في الشهر الثامن من الحرب على غزة، اختار الاحتلال تصعيد عدوانه بالهجوم على رفح، وذلك على الرغم من موافقة «حماس» على اتفاق مطروح لإرساء هدنة وتبادل أسرى، في حين كانت كل المؤشرات تدل على أن اجتياح رفح سيكون محدوداً بموافقة أميركية

اتفاق الهدنة

الاحتلال يردّ عسكرياً في رفح على موافقة «حماس»

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

مع دخول حرب غزة شهرها الثامن على التوالي، كان الاحتلال يصعّد من عدوانه عبر شنّ عملية عسكرية في مدينة رفح، وذلك بعد إعلان حركة حماس موافقتها على اتفاق مطروح لوقف إطلاق النار في القطاع وتبادل الأسرى، ليأتي الرد الإسرائيلي عسكرياً مع الادعاء أن اجتياح رفح هو من أجل ممارسة الضغط على «حماس» ودفعها إلى الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين. لكن المعطيات كانت تشير أمس الثلاثاء إلى أن العملية العسكرية في رفح لم تُسقط اتفاق التهدئة، إذ عاد وفدا إسرائيل و«حماس» إضافة إلى مدير وكالة الاستخبارات الأميركية (سي أي إيه) وليام بيرنز مع الوسيط القطري إلى القاهرة أمس لاستكمال المحادثات حول صفقة التبادل، ووسط تسريبات عن أن العملية الإسرائيلية ستكون محدودة وقصيرة المدة، في حين كان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يعلن في تصريحات أمس أن «مقترح حماس بعيد جداً عن مطالب إسرائيل وجاء لإحباط عملية رفح»، مدعياً أن عملية رفح تهدف إلى إعادة المحتجزين والقضاء على «حماس». وتابع: لن نسمح لـ«حماس» بإعادة بناء قدراتها العسكرية. في موازاة ذلك، يبقى القلق قائماً من أزمة إنسانية خانقة في غزة، خصوصاً مع إغلاق الاحتلال معبري رفح وكرم أبو سالم ومنع إدخال أي مساعدات إلى القطاع المحاصر.

وأعلن الجيش الإسرائيلي أمس أنه سيطر على الجانب الفلسطيني من معبر رفح الفاصل بين قطاع غزة ومصر، بعد ليلة من القصف العنيف على رفح. ووزّع الجيش مقطع فيديو يظهر دخول دبابة إسرائيلية المعبر حيث رُفع علم إسرائيلي. وقال جيش الاحتلال إنه قتل 20 مقاوماً فلسطينياً، وعثر على ثلاث فتحات أنفاق، كما دمّر مركبة زعم أنها متفجّرة خلال تقدّمها نحو الجنود. وهاجم سلاح الجو الإسرائيلي نحو 100 هدف في المنطقة منذ بداية العملية العسكرية. وأفادت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد» بأن تبادلاً لإطلاق النار وقع بالقرب من بوابة معبر رفح من الجهة الفلسطينية، بين فلسطينيين وجيش الاحتلال.

وكان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عمّم بياناً مساء الاثنين، ذكر أن مجلس الحرب قرر بالإجماع أن «إسرائيل ستواصل العملية في رفح من أجل ممارسة الضغط العسكري على حماس، بغية الدفع نحو الإفراج عن مخطوفينا، وتحقيق أهداف الحرب قدماً. وفي موازاة ذلك، وعلى الرغم من أن مقترح حماس بعيد عن مطالب إسرائيل الضرورية، سترسل إسرائيل وفداً إلى الوسطاء من أجل استنفاد إمكانية التوصل إلى اتفاق بشروط ستكون مقبولة لإسرائيل». من جهتها، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أمس نقلاً عن مصادر إسرائيلية أن تل أبيب ستنتقل إلى المرحلة الثانية من عملية رفح إن لم تنجح مفاوضات القاهرة.

وعلى الرغم من سيطرة الاحتلال على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، استمرت عمليات المقاومة. وأعلنت «كتائب القسام» عبر «تليغرام» أمس «قصف تحشدات قوات العدو في موقع كرم أبو سالم العسكري بمنظومة الصواريخ رجوم قصيرة المدى من عيار 114 ملم». كما أعلنت «استهداف دبابة صهيونية من نوع ميركفا بقذيفة «الياسين 105» والاشتباك مع جنود تحصنوا داخل بناية بالقرب منها، في حي الشوكة شرق مدينة رفح». من جهته، أعلن الجيش الإسرائيلي أن الصواريخ التي أطلقت في اتجاه معبر كرم أبو سالم أطلقت من منطقة رفح في أعقاب توغل آلياته.

الإدارة الأميركية منحت نتنياهو ضوءاً أخضر لعملية محدودة

أغلق الاحتلال معبري رفح وكرم أبو سالم ومنع إدخال المساعدات

نتنياهو: مقترح «حماس» بعيد جداً عن مطالب إسرائيل

وأكدت «حماس»، في بيان على «تليغرام» أن «اقتحام جيش الاحتلال لمعبر رفح الحدودي مع مصر تصعيد خطير ضد منشأة مدنية محمية بالقانون الدولي، يهدف إلى مفاقمة الوضع الإنساني في القطاع، عبر إغلاقه ومنع تدفق المساعدات الإغاثية الطارئة عبره لشعبنا المحاصر الذي يتعرض لحرب إبادة وتجويع ممنهج من الاحتلال النازي». وكشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» أن اجتياح رفح ووصول آليات جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى محور فيلادلفيا وحتى البوابة المصرية لمعبر رفح من الجانب الفلسطيني، جاءت بعد إخطار الجانب المصري بها، وبتنسيق أميركي كامل. وأكد مصدر غربي في القاهرة، لـ«العربي الجديد»، أن «الإدارة الأميركية منحت (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو ضوءاً أخضر لعملية محدودة قصيرة المدة، قد تستغرق عدة أيام، لتحقيق صورة انتصار يمكن أن يسوّقه لدى وزراء اليمين المتطرف، قبل الموافقة على الرؤية الأميركية المطروحة، والتي أعلنت حماس الموافقة عليها مساء الاثنين» الماضي. وقال المصدر إن «وليام بيرنز، رتّب مع رئيس الموساد ديفيد برنيع، العملية، وجرى اتصال بينه وبين نتنياهو، أكد خلاله على محدودية العملية»، مشدداً، في الوقت ذاته، على أن «الإدارة الأميركية ستتخذ قراراً بحظر نقل الذخائر والمعدات العسكرية المعلقة إلى إسرائيل، في حال خالف نتنياهو الاتفاق بمحدودية العملية في رفح». وأشار إلى أنه «تم إقناع القاهرة بالخطوة المؤقتة، مع تأكيد شكليتها، كون ذلك سيقود إلى أن تثمر الجهود الأخيرة التي رعتها مصر بالتوصل إلى اتفاق». وكشف المصدر أن نتنياهو «لا يزال متمسكاً بعدم تحديد موعد لإنهاء الحرب، حتى لو لم يشن عمليات عسكرية»، قائلاً إن «نتنياهو طلب من الإدارة الأميركية وكذلك نقل إلى الوسيط المصري، أنه على استعداد لعدم تنفيذ ضربات عسكرية من دون التزام مكتوب، شريطة عدم تحديد موعد لنهاية الحرب». في المقابل، أكد المصدر أن الإدارة الأميركية «أكدت لشركاء أوروبيين، محدودية اجتياح رفح مع تأكيد مسألة المساعدات، وعدم انقطاعها لفترة طويلة، بما يسبب كارثة إنسانية في القطاع».

من جهته، قال مصدر مصري مطلع على مسار المفاوضات الجارية بشأن الحرب في قطاع غزة، لـ«العربي الجديد»، إن «التقديرات المصرية الخاصة بمستجدات الوضع على الحدود مع قطاع غزة، خصوصاً معبر رفح البري، تفرض عدم اتخاذ قرارات متسرعة من الجانب المصري، تؤدي إلى مزيد من التصعيد، في الوقت الذي يحاول فيه المفاوض المصري، إلى جانب الوسطاء في دولة قطر والولايات المتحدة، الوصول إلى صيغة تفاهم تؤدي إلى وقف الحرب، وعودة السكان النازحين الفلسطينيين وتبادل الأسرى بين الطرفين». وأضاف المصدر أن «قرار التعامل الرسمي (المصري) مع الهجوم الإسرائيلي على معبر رفح والسيطرة عليه، جاء بناء على دراسة متأنية للموقف، من خلية أزمة تشكلت على الفور وتضم عدة أجهزة في الدولة، وتوصلت إلى الاكتفاء بتوجيه تحذيرات عبر القنوات الأمنية إلى الجانب الإسرائيلي، من خطورة التصعيد، وأيضاً البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية». وشدد، في الوقت ذاته، على أن «الخطوة الإسرائيلية، تضر بجهود الوسطاء في التوصل إلى حل للأزمة»، مؤكداً أن «الموقف الرسمي المصري، لا يزال ثابتاً بشأن عدم المساس بمعاهدة السلام مع إسرائيل، خاصة الملاحق الأمنية لها».

وكان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي، قد قال إن الولايات المتحدة لم تؤيد الهجوم البري الإسرائيلي على رفح منذ البداية، وإن موقفها لا يزال سارياً. وأضاف كيربي في مؤتمر صحافي، ليل الاثنين الثلاثاء، أن «الرئيس جو بايدن أوضح في مباحثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (الاثنين)، أننا لا نؤيد الهجمات البرية على رفح، فهي من شأنها أن تعرض حياة المدنيين لخطر كبير». يُذكر أنها المرة الأولى التي تتوغل فيها آليات عسكرية إسرائيلية في الجانب الشرقي من «محور فيلادلفيا»، الفاصل بين قطاع غزة ومصر، منذ انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع في أغسطس/ آب 2005، وتسليمه للسلطة الفلسطينية (آنذاك) بموجب اتفاقية المعابر الموقعة بين الطرفين. وأثارت السيطرة الإسرائيلية على المعبر مخاوف من أزمة إنسانية مع إغلاق المعبر، إذ منعت إسرائيل الأمم المتحدة من الوصول إلى المعبر، وفق ما أفاد المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ينس لايركه. وأوضح في مؤتمر صحافي في جنيف أن «الطريقين الرئيسيين لإدخال المساعدات إلى غزة معطلان راهناً»، في إشارة إلى معبر رفح مع مصر ومعبر كرم أبو سالم بين إسرائيل وقطاع غزة. ولفت إلى أن مخزون الأمم المتحدة من الوقود المخصص للعمليات الإنسانية لا يكفي إلا ليوم واحد في قطاع غزة. وأوضح «لسنا موجودين حالياً عند معبر رفح لأن مكتب كوغات (مكتب تنسيق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية) رفض السماح لنا بالوصول إلى هذه المنطقة» وهي نقطة العبور الرئيسية للمساعدات الإنسانية.

كما أعلنت وزارة الصحة في غزة، أن سيطرة إسرائيل على معبر رفح حالت دون دخول الأدوية والمعدات الطبية، وعرقلت خروج الجرحى والمرضى لتلقي العلاج. وأوضحت أن «إغلاق معبر رفح منع دخول شاحنات الأدوية والمعدات الطبية ودخول الوقود اللازم للمستشفيات». وأشارت إلى «منع القائمة التي من المفترض أن تسافر (أمس) الثلاثاء، بحسب الكشف المقدم للجانب المصري، ويضم 140 مريضاً وجريحاً».

كما أعرب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أمس، عن قلقه «البالغ» تجاه إغلاق معبري رفح وكرم أبو سالم، محذراً من نفاد مخزونات الغذاء في القطاع. وقال على «إكس» إن المخزونات الحالية من الغذاء «تغطي فقط 1-4 أيام من الاحتياجات في رفح ودير البلح وخانيونس». وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، إن الهجوم الإسرائيلي على رفح جنوب غزة «سيعقد كثيراً إيصال المساعدات» إلى القطاع، محذرة من «مجاعة» في حال إغلاق معبر المدينة مدة طويلة، وفق المتحدث باسم «يونيسف» جيمس إلدر. وأطلقت أيضاً تحذيرات محلية ودولية من مغبة اجتياح رفح. قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة في بيان إلى أن «الاحتلال يقوم بقتل المزيد من المدنيين والأطفال والنساء، والذين زاد عددهم خلال 12 ساعة إلى أكثر من 35 شهيداً، وإيقاف إدخال المساعدات وإغلاق معبري رفح وكرم أبو سالم، وإخراج المستشفيات عن الخدمة واستهداف المدارس التي تضم مئات آلاف النازحين».

من جهتها، طالبت الرئاسة الفلسطينية الإدارة الأميركية بالتدخل من أجل منع قوات الاحتلال اجتياح رفح، محذرة من خطورة ذلك الاجتياح وارتكاب مجازر وتسبّب كارثة إنسانية. وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في تصريح صحافي، «إن احتلال قوات الاحتلال لمعبر رفح البري والتهديد بتهجير المواطنين من مراكز الإيواء ومراكز سكنهم، ومنع موظفي الأمم المتحدة من دخول قطاع غزة هي جرائم حرب». كما قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن نتنياهو يخاطر بتقويض اتفاق وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه حركة «حماس» بقصف مدينة رفح. وكتب الصفدي عبر منصة إكس: «بُذلت جهود هائلة للتوصل إلى اتفاق تبادل من شأنه إطلاق سراح الرهائن وتحقيق وقف لإطلاق النار. وطرحت حماس عرضاً... إذا كان نتنياهو يريد حقاً التوصل إلى اتفاق، فسوف يتفاوض على العرض بجدية. وبدلاً من ذلك، فهو يخاطر بتقويض الاتفاق عبر قصف رفح». ودانت الخارجية المصرية في بيان العمليات العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح الفلسطينية، وما أسفرت عنه من سيطرة إسرائيلية على الجانب الفلسطيني من معبر رفح. واعتبرت أن هذا التصعيد الخطير يهدد حياة أكثر من مليون فلسطيني يعتمدون اعتماداً أساسياً على هذا المعبر باعتباره شريان الحياة الرئيسي لقطاع غزة، والمنفذ الآمن لخروج الجرحى والمرضى لتلقي العلاج، ولدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الفلسطينيين في غزة. من جهته، حذر مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل من أن الهجوم الإسرائيلي على رفح سيؤدي «إلى سقوط الكثير من الضحايا، بين المدنيين. مهما قالوا»، مضيفاً «لا توجد مناطق آمنة في غزة».

ميدانياً، أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة الضحايا إلى 34789 شهيداً و78204 إصابة جراء الحرب، مضيفة في تقريرها اليومي أن الاحتلال ارتكب ستّ مجازر وصل منها إلى المستشفيات 54 شهيداً و96 إصابة خلال 24 ساعة.

انقاض بعد قصف إسرائيلي على منطقة تل السلطان في رفح أمس (فرانس برس)

تداعيات كارثية

طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أمس الثلاثاء، إسرائيل بإعادة فتح معبري رفح وكرم أبو سالم «على الفور»، محذراً من أن «هجوماً واسعاً على رفح سيكون «كارثة إنسانية»، وسيؤدي إلى «مزيد من الضحايا المدنيين بأعداد لا تعد ولا تحصى، واضطرار أعداد لا حصر لها من الأسر إلى الفرار مجدداً، من دون أن يكون لديها مكان آمن تذهب إليه». كما حذر من التداعيات التي ستطاول بقية الأراضي المحتلة والمنطقة.

للحديث تتمة...

سؤال بسؤال

عثمان لحياني

هناك سؤال قد يبدو جديراً بالطرح، بعد سبعة أشهر من المواجهة في قطاع غزة بين الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة. هل بالغت المقاومة وهي تخطط لهجوم 7 أكتوبر، على المستوى السياسي أو الميداني، في توقّع موقف عربي فاعل وأكثر مروءة وبريع صرامة وتأثير في سير الأحداث مما تكشفت عليه الوقائع؟ إذا اعتبرنا أن الهجوم كان الجزء التنفيذي من المشروع الكامل للمواجهة التي حددت المقاومة توقيتها بأبعادها المختلفة، سياسياً وإعلامياً، فإنه لم يكن خافياً على المقاومة، وهي بصدد ذلك، أن تضع حساباتها المبكرة تدبيرها المتعلق بـ«اليوم التالي» للهجوم، والسيناريوهات المحتملة لرد فعل الاحتلال والقوى المؤيدة له وكيفية تصريفه. لكنها في كل الأحوال لم تكن تراهن على الموقف العربي.

ما هو ثابت أن خيار الفصائل الفلسطينية إطلاق المواجهة بتوقيتها السياسي والإقليمي، تم بالأساس ضمن نطاق الاعتماد على القدرات الذاتية، أي تسيير الأوضاع بحسب المقدرات المتوفرة للحالة الفلسطينية برمتها. انعقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي قمة عربية إسلامية في الرياض، لبحث العدوان على القطاع. كلفة القمة كانت أغلى بكثير من قراراتها. وبعد أيام (16 مايو/ أيار الحالي) ستُعقد قمة عربية أخرى في المنامة، وهي بالتأكيد لن تتجاوز، لاعتبارات كثيرة، حد تكرار البيانات والمواقف نفسها. هذا وغيره يثبت أن المقاومة لم يكن لها أي رهان على إسناد عربي، وإذا كان لها من رهان على متغيّر في الموقف العربي، فهو على صعيد الشعوب لا الحكومات.

يقابل هذا السؤال سؤال موازٍ له في القيمة والمعنى، ويعكس الجانب الآخر: هل كان في توقعات إسرائيل، وهي تنفذ كل مراحل العدوان الدموي على قطاع غزة، أن يكون الموقف العربي على هذا المستوى من الانصياع للأمر الواقع، وبهذا الخذلان السياسي والإغاثي حتى، للمقاومة والشعب الفلسطينيين؟

في الواقع، عاش قادة الكيان في العقد الأخير حالة نشوة سياسية لا توازيها سوى نشوة فتح السفارة في ضاحية الدقي في القاهرة أول مرة عام 1980، بحكم أن تمدّد التطبيع وتقاطع المواقف والرغبة مع أنظمة عربية في تحييد المقاومة الفلسطينية، يسمح لها بتقدير أطول مسافة ممكنة لحبر البيانات والمواقف العربية من العدوان على القطاع. الحقيقة الكامنة خلف ذلك كله أن إسرائيل لم تتغير في متن الشارع العربي عدواً يجب أن يُستأصل، ومحتلاً يجب أن يرحل طال الزمن أو قصر.

محاولة جديدة للتوصل إلى هدنة... و«حماس» تراها «فرصة أخيرة»

على الرغم من رفض الاحتلال الإسرائيلي لصفقة الهدنة وتبادل الأسرى التي وافقت عليها حركة حماس، عاد الطرفان إلى القاهرة لسد الفجوات بينهما، بوساطة قطرية ومصرية وأميركية

حيفا ـ **نايف زيداني**

عاد مسؤولون قطريون وأميركيون ووفود من حركة حماس وإسرائيل، إلى القاهرة، أمس الثلاثاء، لاستكمال المباحثات بشأن مقترح صفقة الهدنة، وسط تلويح «حماس» بأنها ستكون الفرصة الأخيرة لاستعادة الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، وذلك بعد محاولة الاحتلال الإسرائيلي تبرير رفضه للمقترح الذي وافقت الحركة عليه، معتبراً أنها وافقت على مقترح صفقة مختلف عن ذلك الذي وافقت عليه هي، وأن الصيغة المطروحة بعيدة عن المطالب الإسرائيلية، إذ إن أحد البنود ينص على عدم وجود فيتو إسرائيلي على أسماء الأسرى الذين يُطلق سراحهم أو نفيهم.

وحذر مسؤول في «حماس»، في تصريح لوكالة فرانس برس، إسرائيل قبيل توجه وفد من الحركة إلى القاهرة لاستكمال المباحثات بشأن مقترح للهدنة، من أنها ستكون «الفرصة الأخيرة» لاستعادة الرهائن المحتجزين في قطاع غزة. وقال: «هذه الفرصة الأخيرة أمام (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو وعوائل الأسرى الصهاينة لعودة أبنائهم أو أن يكون مصيرهم مصير الطيار رون أراد» الذي أسقطت طائرته فوق لبنان عام 1986 ولا يزال مصيره مجهولاً. كما وصل إلى القاهرة وفد التفاوض الإسرائيلي. وكان مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى قال لوكالة رويترز إن «الوفد مكون من مبعوثين متوسطي المستوى. وإذا تسنى التوصل إلى اتفاق حقيقي في المستقبل القريب، فسيترأس كبار المسؤولين الوفد»، في إشارة إلى مسؤولين بارزين من جهازي الموساد والشاباك. ونقلت القناة 12 الإسرائيلية عن مسؤول لم تسمه قوله إن «الوفد يتوجه إلى هناك للاستماع وطرح الأسئلة (بشأن التوصل إلى صفقة عبر الوسطاء) لكن الفجوات كبيرة». ونقلت قناة القاهرة الإخبارية عن مسؤول مصري كبير قوله، أمس الثلاثاء، إن القاهرة ستستضيف وفوداً من قطر وأميركا و«حماس» بهدف التوصل إلى «هدنة شاملة» في غزة. وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد بن محمد الأنصاري أعلن، على منصة إكس أمس الثلاثاء، أن رد «حماس» يمكن أن يوصف بـ«الإيجابي»، معلناً أن الوفد القطري توجه إلى القاهرة لاستئناف مفاوضات غزة عبر الوسطاء. كما عبر عن أمل دولة قطر في أن تتوّج الجولة بالتوصل إلى اتفاق لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وتبادل الأسرى والمحتجزين، وإدخال المساعدات الإنسانية إدخالاً مستداماً إلى مناطق القطاع كلها. ونقلت وكالة أسوشييتد برس عن مصادر لم تسمّها قولها إن مسوّدة الاتفاق التي قبلتها «حماس» تضمنت تغييراً طفيفاً بالصياغة عن النسخة التي قدمتها واشنطن بموافقة تل أبيب، موضحة أن التغييرات أجريت بالتشاور مع مدير وكالة الاستخبارات الأميركية وليام بيرنز، الذي انتقل من الدوحة إلى القاهرة، والذي تبنى المسوّدة قبل إرسالها إلى «حماس».

وزعمت دولة الاحتلال الإسرائيلي أن حركة حماس أعلنت موافقتها على مقترح صفقة مختلف عن ذلك الذي وافقت عليه هي، وأن الصيغة المطروحة بعيدة عن المطالب الإسرائيلية. ومن بين الاختلافات الأساسية، التي أشارت إليها وسائل إعلام عبرية، منها هيئة البث الإسرائيلي (كان) وموقع القناة 12 العبرية، ما يتعلق بمراحل الصفقة، ونوعية الأسرى والمحتجزين وعددهم، وعودة المهجرين الفلسطينيين إلى شمال القطاع وغيرها. وبحسب تقارير إسرائيلية، لا تلتزم «حماس» بالإفراج عن المحتجزين الأحياء فقط، كما طالبت إسرائيل، بل تعلن أنه سيتم إطلاق سراح 33 محتجزاً فقط «أحياء أو أمواتاً»، من الفئة التي تستوفي معايير الإفراج «الإنساني». وتعتزم الحركة إطلاق سراح ثلاثة محتجزين ابتداء من اليوم الثالث للصفقة من كل أسبوع، في حين نص الاقتراح الذي قدّمته إسرائيل على إطلاق سراح ثلاثة محتجزين كل ثلاثة أيام. كما أن هناك اختلافاً في آلية إطلاق سراح المحتجزين، ومن ثم سيتم إطلاق سراح 30 أسيراً من سجون إسرائيل مقابل كل محتجز وليس 20، وسيتم إطلاق سراح 50 أسيراً مقابل كل مجندة يتم إطلاق سراحها من الأسر وليس 40. وفي اقتراح «حماس» لا يوجد فيتو إسرائيلي على أسماء الأسرى الذين يُطلق سراحهم، وليس هناك إمكانية لنفي عناصر الحركة كما طالبت إسرائيل. ووفقاً لاقتراح «حماس» تتعهد إسرائيل بأنه ابتداء من اليوم الـ16 للصفقة، يُجرى حوار بين الطرفين حول إنهاء الحرب. وهو أمر أعلنت إسرائيل مراراً معارضتها له.

وتشير بعض المصادر إلى أنه في إطار الصفقة التي وافقت عليها حركة حماس، يُطلق سراح 33 محتجزاً إسرائيلياً، ما بين أحياء وجثامين، من فئة النساء (مدنيات ومجنّدات)، وأولاد (حتى عمر 19 سنة)، وكبار (فوق 50 سنة) ومرضى ومصابين. وتوافق «حماس» على إطلاق سراح 18 محتجزاً في المرحلة الأولى، وفي حال وافقت إسرائيل على وقف الحرب تُطلق سراح 15 آخرين. وفي المقابل يتم إطلاق سراح 30 أسيراً فلسطينياً مقابل كل محتجز مدني، وفق الأقدمية. كما يُطلق سراح 50 أسيراً مقابل كل مجنّدة (30 من المحكومين بالمؤبّد و10 محكومين لعشر سنوات على الأكثر)، وفق قائمة تضعها «حماس». أما المقترح الذي صادقت عليه إسرائيل، وفقاً لتقارير عبرية، فينص على إطلاق «حماس» سراح جميع المحتجزين الإسرائيليين الموجودين على قيد الحياة، من فئة النساء المدنيات والأولاد تحت سن 19، مقابل إطلاق إسرائيل سراح 20 أسيراً فلسطينياً قاصراً وأسيرات عن كل محتجز إسرائيلي، وفق قوائم أرسلتها الحركة بحسب الأقدمية. ويشير كلا المقترحين، إلى هدنة مؤقتة لمدة 40 يوماً، بدون عمليات عسكرية، كما تنسحب القوات الإسرائيلية تدريجياً إلى جهة الشرق. كما تتعهد إسرائيل في كليهما، بإدخال أكبر كميات من المساعدات الإنسانية والوقود إلى قطاع غزة.

وينص الجدول الزمني للتبادل في المرحلة الأولى، بحسب المقترح الإسرائيلي على انسحاب القوات الإسرائيلية شرقاً، والابتعاد عن المناطق المكتظة بالسكان، إلى منطقة قريبة من الحدود في كل أنحاء قطاع غزة (باستثناء وادي غزة)، وعودة النازحين إلى مناطق سكنهم، وفي اليوم السابع (بعد إطلاق سراح جميع النساء)، تتراجع قوات الاحتلال الإسرائيلي من شارع الرشيد باتجاه الشرق بمحاذاة شارع صلاح الدين، بما يسمح بإدخال المساعدات الإنسانية وبدء عودة المدنيين النازحين العزل إلى مناطق سكنهم، وتفرج «حماس» عن ثلاثة محتجزين إسرائيليين في اليوم الأول من الاتفاق، وبعد ذلك تفرج عن ثلاثة محتجزين إضافيين كل ثلاثة أيام، بدءاً من جميع النساء (مدنيات ومجنّدات) حتى اليوم الثالث والثلاثين. وفي المقابل، تطلق إسرائيل العدد المتفق عليه من الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، بحسب القوائم التي سيتم الاتفاق عليها. ويشير المقترح الإسرائيلي إلى أنه بحلول اليوم السابع (على الأكثر) تقدم «حماس» قائمة بأسماء جميع المحتجزين المتبقين (بالإضافة إلى الـ33 المذكورين) من الفئات المذكورة أعلاه، على أن يتم إطلاق سراحهم في اليوم الرابع والثلاثين. وتتضمن المرحلة الثانية من المقترح الذي وافقت «حماس» عليه إعلان هدوء مستدام (وقف العمليات العسكرية) ودخوله حيز التنفيذ، وتبادل الأسرى والمحتجزين، من الرجال والجنود، مقابل إطلاق سراح عدد متفق عليه من الأسرى الفلسطينيين، والانسحاب الكامل لجيش الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة. في المقابل، وافقت إسرائيل على استكمال الاتفاق بشأن الترتيبات المطلوبة لاستعادة الهدوء المستدام، وإعلان دخوله حيز التنفيذ قبل البدء بتبادل المحتجزين والأسرى بين الجانبين، وإطلاق سراح جميع الرجال الإسرائيليين الموجودين على قيد الحياة (مدنيين وجنود)، مقابل إطلاق سراح عدد متفق عليه من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومنشآت الاعتقال، وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.

مهجرون فلسطينيون قرب دير البلح امس (مجدي فتحي/ Getty)

سموتريتش: التفاوض خطأ

اعتبر وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن إرسال وفد التفاوض إلى العاصمة المصرية القاهرة «خطأ». وجاء في منشور لسموتريتش على منصة إكس (تويتر سابقاً)، أن «سفر الوفد إلى القاهرة خطأ، وبمثابة وقوع في فخ التلاعب الذي نصبته حماس مع قطر ومصر»، على حد زعمه. وأضاف مشيراً إلى زعيم حماس في قطاع غزة: «هذا هو الوقت المناسب للضغط أكثر فأكثر على رقبة (يحيى) السنوار وحماس حتى يتم القضاء عليهما».

تصويت محتمل الجمعة على عضوية فلسطين

ذكرت وكالة رويترز، أمس الثلاثاء، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، المكونة من 193 دولة عضواً، قد تصوت بعد غدٍ الجمعة، على مشروع قرار يعترف بأهلية الفلسطينيين للحصول على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية، ويوصي مجلس الأمن «بإعادة النظر في الأمر بشكل إيجابي»، بعدما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (فيتو) في المجلس لعرقلة حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، في إبريل/نيسان الماضي. من جهته، ندّد السفير الإسرائيلي بالمنظمة جلعاد إردان، أول من أمس الإثنين، بمشروع القرار، متوقعاً أنه «إذا تمت الموافقة عليه، فستتوقف الولايات المتحدة تماماً عن تمويل الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفقاً للقانون الأميركي». من جهته، قال المتحدث باسم البعثة الأميركية بالمنظمة، نيت إيفانز، إن «وجهة النظر الأميركية تظلّ أن الطريق نحو إقامة دولة للشعب الفلسطيني يمر عبر المفاوضات المباشرة».
(رويترز)

لبيد يجدد عرضه بـ«شبكة أمان» لحكومة نتنياهو

جدّد زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير لبيد (الصورة)، أمس الثلاثاء، عرضه بتقديم «شبكة أمان» لحكومة بنيامين نتنياهو، بغية عقد صفقة تبادل للأسرى مع حركة حماس، ووقف إطلاق النار بقطاع غزة. وقال لبيد في منشور عبر منصة إكس: «أعود وأقدم شبكة أمان كاملة للحكومة لأي صفقة تعيد المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في غزة)»، مضيفاً أن حزب «هناك مستقبل، سيعطي أصواته اللازمة لصفقة تعيد أبناءنا وبناتنا إلى الوطن»، في إشارة إلى حزبه الذي لديه 24 مقعداً بالكنيست الإسرائيلي. وكان لبيد تعهد في نهاية يناير/كانون الثاني الماضي، في تدوينة على «إكس»، بمنح حكومة نتنياهو «شبكة أمان» لأي صفقة من شأنها إعادة الأسرى الإسرائيليين من غزة، رداً على تهديدات وزيري الأمن القومي إيتمار بن غفير والمالية بتسلئيل سموتريتش المتواصلة، بإسقاط الحكومة الإسرائيلية في حال قبول مقترح الهدنة في غزة.
(الأناضول)

هاليفي: التحقيق في إخفاق 7 أكتوبر يضر بجهود الحرب

عارض رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي، أمس الثلاثاء، التحقيق بشأن الإخفاق أمام هجوم مقاتلي حركة حماس على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، معتبراً أنه «يضر بالمجهود الحربي». وقالت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، إن هاليفي وجّه رسالة إلى مراقب الدولة متانياهو إنجلمان، الذي يجري التحقيق في «إخفاقات 7 أكتوبر»، أوضح فيها أن «الجيش الإسرائيلي يعمل مع ممثلي مراقب الدولة من أجل التوصل إلى مخطط متفق عليه، بشأن إجراء تدقيق في ما خص أحداث 7 أكتوبر»، زاعماً أن «كل هذا يضع الجيش الإسرائيلي الذي يخوض واحدة من أكثر الحروب تعقيداً على الإطلاق، في فترة حرجة ومزدحمة». ومعترفاً بالمسؤولية، قال هاليفي: «عبرت علناً عن مسؤوليتي الشخصية عن الأحداث عدة مرات»، مدعيا أن واجبه الرئيسي الآن هو «أمن» الإسرائيليين.
(الأناضول)

برز أخيراً دور «قوات الفجر» الجناح العسكري للجماعة الإسلامية في لبنان، في المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وذلك وسط تساؤلات حول دور الجماعة المستقبلي

الجماعة الإسلامية في لبنان

دورٌ معنوي ورمزي في الحرب

بيروت ـ **رينا الجمّال**

عادت «قوات الفجر» الجناح العسكري للجماعة الإسلامية في لبنان إلى الميدان من بوابة الحرب الدائرة بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد يوم من بدء عملية طوفان الأقصى في غزة، وتبنّيها توجيه ضربات صاروخية نحو مواقع إسرائيلية في الأراضي المحتلة. وبرز اسمها من جديد بعد الظهور الأول لها خلال الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية عام 1982، مع مشاركة وُصفت بـ«المحدودة» في عدوان يوليو/تموز 2006. في 18 أكتوبر الماضي، أعلنت «قوات الفجر» عن أولى عملياتها العسكرية، عبر «توجيه ضربات صاروخية استهدفت مواقع العدو الصهيوني في الأراضي المحتلة، وحققت فيها إصابات مباشرة رداً على العدوان الذي طاول أهلنا في الجنوب اللبناني من مدنيين وصحافيين، حيث سقط منهم عدد من الشهداء والجرحى، فضلاً عن قصف المنازل والمساجد وتدميرها» بحسب بيان لها. وبعدها نفذت هذه القوات أكثر من استهداف، ونعت سبعة مقاتلين، فضلاً عن استشهاد سبعة مسعفين في جهاز الدفاع المدني التابع لجهاز الإغاثة والطوارئ العائد لها، في غارة إسرائيلية استهدفت الهبارية في 27 مارس/آذار الماضي.

الجماعة الإسلامية في الحرب

واتت مشاركة الجماعة الإسلامية مع انخراط فصائل فلسطينية وحدة أمل برئاسة رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، في سياق مزيد من كسر قواعد الاشتباك التي أرساها القرار الدولي 1701 الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي. وطرحت مشاركة الجماعة الإسلامية في المواجهات تساؤلات حول الهدف من إعادة إحياء «قوات الفجر» ودورها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب على غزة والجنوب اللبناني، خصوصاً مع بروز عراضات عسكرية لمناصري الجماعة، في أواخر إبريل/نيسان الماضي، خلال تشييع اثنين من قادتها استشهدا جنوباً، وذلك في بلدة بينين، بقضاء عكار، شمالي لبنان، وأثارت ردود فعل غاضبة شعبياً وسياسياً، ومن قبل نواب من الطائفة السنية، علماً أنّ الجماعة أكدت عدم انتماء أي من مطلقي النار إليها. ولم تلقَ مشاركة الجماعة الإسلامية الممثلة بنائب واحد (عماد الحوت عن العاصمة بيروت) في البرلمان اللبناني، في الحرب على الجبهة الجنوبية، تأييد كل المكوّن السني، الذي سارع بعض نوابه إلى توجيه انتقادات ومهاجمة العراضة العسكرية في عكار، والظهور المسلح الذي برأيهم «لا يخدم سوى إسرائيل».

في هذا الإطار، قال نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان بسام حمود، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الجماعة الإسلامية تمارس حقها كأي لبناني في الدفاع عن سيادة وطنها وكرامة أهلها في وجه العدوان الصهيوني المتمادي على جنوب لبنان، وهي تشارك إلى جانب كل المقاومين في عملية التصدي للعدوان، ورسالتها الوحيدة هي للعدو الصهيوني ومفادها أن زمن العربدة واستباحة السيادة اللبنانية ولّى، وأنّ أيّ عدوان سيتم الردّ عليه». وحول دور الجماعة بجناحها العسكري ما بعد انتهاء الحرب، اعتبر حمود أنه «من الآن في حالة حرب مع عدو مجرم وغاشم، وما نفكر به الآن ونخطط له هو كيفية التصدي له وحماية أهلنا والدفاع عن وطننا، وهذا من صلب الرؤية السياسية للجماعة الإسلامية التي كانت قد أعلنتها من خلال وثيقة رؤية وطن عام 2017، والتي أكدت خلالها أن مشروعها السياسي في الداخل اللبناني هو الشراكة الحقيقية وبناء الدولة القوية، دولة القانون والمواطنة والعدالة الاجتماعية». ولفت حمود إلى أن «العلاقة مع حزب الله علاقة بين مكونين سياسيين لبنانيين، نتفق في بعض القضايا ونختلف في بعضها، أما الآن فنحن شركاء في مقاومة العدو، كلٌ من موقعه وحسب قدراته وإمكاناته». وحول الظهور المسلح للجماعة في عكار، أشار إلى أن «الجماعة الإسلامية عبّرت عن استنكارها وإدانتها لما حصل أثناء تشييع شهدائها من ظهور مسلح وإطلاق نار، واعتبرت أن هذا الفعل لا يجوز لا شرعاً ولا عقلاً ولا قانوناً، ولن للأسف هذه العادات السيئة منتشرة في كل المناطق اللبنانية وعند كل أطياف الشعب اللبناني وفي كل المناسبات. وأنا أجزم أنّ أياً من عناصر الجماعة الإسلامية لم يطلق طلقة واحدة، وأن السواد الأعظم من المسلحين الذين أطلقوا النار هم من عشائر وعائلات المنطقة الذين يعتبرون وفق الثقافة السائدة أنهم يعبرون عن فخرهم واعتزازهم بشهداء منطقتهم».

في المقابل، اعتبر حمود أنّ موقف المكوّن السني في لبنان من مشاركة الجماعة في الحرب «يمكن قراءته في كثافة المشاركين في التشييع وفي تقبل التعازي على كافة المستويات الرسمية والحزبية والشعبية، وهذا ما شوهد أمام الإعلام، ويوازيه سيل من الاتصالات والرسائل لكلّ شرائح الطيف السني شباباً وشيباً رجالاً ونساءً يباركون ويؤيدون ويدعمون نهج الجماعة في التصدي للعدوان». هذه التطورات أعادت تسليط الضوء على الجماعة الإسلامية التي دائماً ما كانت على هامش السياسة اللبنانية، رغم انتشارها في العديد من المناطق اللبنانية، مع أن تمثيلها النيابي مقتصر على نائب واحد، إذ أتت أدوارا

> حمود: نتفق في بعض القضايا مع حزب الله ونختلف في بعضها الآخر

بعد انتهاء الحرب على غزة، والجنوب اللبناني، قال دندشلي: «يجب انتظار نتائج الحرب في غزة، والمفاوضات الدائرة في المنطقة، فإما يتم تبنّي النموذج السني، وهنا ندخل مرحلة أو تسوية جديدة، أو نعود لمعادلة مفادها أن المقاومة محصورة بحزب الله، وقد تحصل تغييرات أيضاً على مستوى الجماعة تبعاً للانتخابات الداخلية، وتبرز مواقف مختلفة، ويمكن أن يبقى الجناح العسكري لديها محصوراً بالرد على أي توغل إسرائيلي في لبنان، من مبدأ القول إن شبابنا جاهزون».

من جهته، قال الباحث في مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، مهند الحاج علي، لـ«العربي الجديد»: «لا أرى أنه سيكون للجماعة الإسلامية دور بعد وقف إطلاق النار أو سيتغيّر دورها في المرحلة المقبلة، خصوصاً أنها ليست تنظيماً فاعلاً على المستوى الميداني، ولا استقلالية ميدانية لها عن حزب الله ولا حتى حركة حماس التي هي على ارتباط وثيق معها وتربطهما علاقة عضوية». ورأى الحاج علي أن مشاركة الجماعة الإسلامية بجناحها العسكري، على جبهة لبنان: «ليست فعّالة، إنما هي أكثر رمزية، فلا أسلحة نوعية لديها قادرة على إحداث خرق في المواجهة، وخبرتها تُعدّ حديثة في وقت تعدّ المعركة اليوم دقيقة جداً، وقد تؤدي لواقع ميداني صعب لحزب الله». ولفت في المقابل إلى أن «هذه المشاركة يمكن أن تعكس الحاجة لمشاركة فصيل لبناني من خارج إطار الطائفة الشيعية، بغض النظر عن مشاركة الفصائل الفلسطينية، كما أنها توسّع دائرة القوى والمجتمعات المنخرطة في الصراع».

القانون الانتخابي، ثم تحالفت مع تيار المستقبل (بزعامة سعد الدين رفيق الحريري) عام 2009 وحصدت مقعداً وحيداً في بيروت نالَه عماد الحوت، وهو النائب الوحيد الممثل اليوم للجماعة».

تاريخ الجماعة الإسلامية

في السياق، أوضح الباحث والمحلل السياسي، ربيع دندشلي، لـ«العربي الجديد»، أن «الجماعة الإسلامية حزب تأسس أواسط الستينيات من القرن الماضي، وافتتح مركزه في بيروت، وانتشر في المناطق اللبنانية، حيث الوجود السني، وكان من أبرز محطاتها، فترة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، عندما أطلقت قوات الفجر، وأدت الدور الأكبر في شرق صيدا، جنوبي لبنان، حيث كان لها وجود عسكري إلى جانب بعض قرى الشريط الحدودي، وكانت الأولى بالمشاركة العسكرية على الساحة السنية اللبنانية». وأشار دندشلي إلى أن «المرحلة الثانية التي برزت فيها الجماعة الإسلامية كان بفوزها بعدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية (1975 ـ 1990)، توزعت على بيروت وصيدا جنوباً، وطرابلس والضنية شمالاً، بينما شكّلت المحطة الثالثة بالنسبة إليها، الانفتاح أكثر على السياسة المحلية اللبنانية، بعد الخروج السوري من لبنان في عام 2005، واختيارها الانخراط مع قوى 14 آذار (تحالف سياسي ثار على الوجود السوري في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري)، مع رمزية بالحضور الخجول مع 8 آذار (حزب الله وحركة أمل ومحورهما)، علماً أنها قاطعت الانتخابات عام 2005 اعتراضاً على

> حمود: نتفق في بعض القضايا مع حزب الله ونختلف في بعضها الآخر

عسكرية إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وكان لها محطات عدة في السياسة والتحالفات الانتخابية، أبرزها بعد استشهاد رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005.

استشهد سبعة من الجماعة في الهبارية. مارس الماضي (ربيع صاهر/فرانس برس)

الحدث

تحرشات مجموعات مضادة لترهيب الحراك

تظاهرات الجامعات مستمرة

تواصل الاعتصامات الداعمة لفلسطين في جامعات عدة حول العالم، والتي تتزايد التحركات من مجموعات مضادة لترهيبها

لم يهدأ الحراك المؤيد لفلسطين، أمس الثلاثاء، داخل الجامعات في عدد من دول العالم، وذلك رغم سياسة القمع والملاحقة الشرطية، التي باتت تعتمدها الدول الغربية مع هذا الحراك. وفي الولايات المتحدة، حيث لا يزال هذا النشاط حاضراً بقوة، رغم تفكيك الشرطة عدداً من مخيمات الاعتصام داخل حرام الجامعات، تدور كما يبدو عمليات تفاوض بين الطلاب المعتصمين وإدارات عدد من الجامعات، لم يؤدِّ بعضها إلى نتائج ملموسة حتى الآن، علماً أن المعتصمين يضعون قطع العلاقات مع إسرائيل من قبل جامعاتهم أولوية لوقف تحركهم. وفي هذا السياق، ردّ طلاب الجامعات المعتصمون في مخيم جامعة جورج واشنطن، في العاصمة الأميركية واشنطن، أول من أمس الاثنين، على بيان سابق لرئيسة الجامعة إلين غرابرغ، اعتبرت فيه مخيم الاعتصام في الجامعة، والمقام منذ أسبوع، «احتلالاً غير قانوني»، واصفين تصريحها بالمضلل والذي يثير عداوة سكان العاصمة، ومؤيدين أنهم يعرضون التفاوض رغم الرفض الدائم للإدارة، وأنهم مستمرون في المخيم طالما لم يستجب لمطالبهم. وأوضح الطلاب الداعمون لفلسطين، خلال مؤتمر صحافي، أنه بينما يدعو الطلاب في جميع أنحاء العالم إلى سحب الاستثمارات من شركات لها علاقة مع إسرائيل، رفضت إدارة جامعتهم الدخول في حوار بحسن نية مع فريقهم التفاوضي، وضاعفت من تواطؤها مع الإبادة الجماعية في غزة. ويضم مخيم الطلاب في جامعة جورج واشنطن، الذي أطلقوا عليه اسم «ميدان الشهداء»، طلاباً من جامعات جورج واشنطن، وجورج تاون، وجورج ميسون، والجامعة الأميركية، وهاوارد، وماريلاند، وغالوديت، وجامعة ماريلاند مقاطعة بالتيمور، وبدأوا اعتصامهم فجر 25 إبريل/ نيسان الماضي. واعتبر الطلاب ضمني باستخدام القوة ضده. كذلك انتقدوا ما وصفوه بمحاولات التواطؤ من قبل إدارة الجامعة مع أعضاء الكونغرس اليمينيين. وفي العاصمة الهولندية، تدخلت الشرطة أمس لقمع حراك الطلاب في جامعة أمستردام الداعم للفلسطينيين، لم يمض عليهم يوم واحد، حيث اعتقلت عشرات الناشطين، بعد إطلاقها نداءً عاجلاً للمعتصمين في حرم الجامعة، حثّتهم فيه على تجنب التظاهرات المزمع إقامتها، وحذّرت من إمكانية القيام بعمليات اقتحام واعتقال جماعي. وأعلنت الشرطة الهولندية توقيف 125 شخصاً من مخيم طلاب جامعة أمستردام. وفي تطور متصل، حضرت رئيسة بلدية أمستردام، فيمكي هالسيما، إلى المكان، معبرة عن غضبها من الأحداث. ورغم مغادرة بعض المتظاهرين المنطقة خوفاً من اعتقالهم، فإن مئات آخرين ما زالوا يحتلون المكان، بينما تظل التعزيزات الأمنية مشددة. وكانت هالسيما قد أطلقت في وقت سابق تحذيراً بضرورة إخلاء حرم الجامعة والطرقات المحيطة به، مهدّدة بالسماح للشرطة بالقيام بعمليات الاقتحام في حال عدم الامتثال. ورفض الطلاب الاستجابة لتلك الأوامر، مؤكدين مواصلتهم التظاهر للمطالبة بوقف العنف في رفح، ومتهمين الجامعة بدعم إسرائيل بشكل علني. وسبق تدخل الشرطة التي تدخلت بـ«الحرافات»، بحسب سام وأيلاند، وهو أحد الموقوفين الذي تحدث لوكالة الأناضول، اقتحام مجموعة من الطلاب الداعمين لإسرائيل مخيم الطلاب الفلسطينيين في حرم الجامعة، في محاولة لترهيبهم، حيث دخل عدد من الأشخاص الملثمين بشكل قسري مخيماً قرب الجامعة، وحاولوا إشعال النيران بداخله باستخدام الأسلحة النارية والألعاب النارية، ما تسبب في حدوث فوضى كبيرة دون وقوع إصابات.

> اعتقلت شرطة امستردام 125 طالبا من حرم جامعتها

> اتهم المعتصمون في جامعة جورج واشنطن إدارتها بالتضليل

وفي العاصمة الفرنسية باريس، سدّ طلاب مؤيدون للفلسطينيين مجدداً صباح أمس مدخل المقر الرئيسي لمعهد ساينس بو (العلوم السياسية) لفترة وجيزة، مستخدمين حاويات القمامة وقطع أثاث ودراجات هوائية. وتجمع نحو 20 طالباً في الشارع واضعين كمامات أو كوفيات غطّت جزءاً من وجوههم، فيما تدخلت الشرطة لفتح مقر الجامعة، وأعلنت اعتقال شخصين. وأكدت طالبة في الجامعة، لوكالة فرانس برس، أن سد المداخل يأتي للتشديد على المطالب التي ترفع في معاهد ساينس بو في باريس منذ أسابيع، ولا سيما إجراء تحقيق حول الشراكات مع الجامعات الإسرائيلية ووقف قمع الطلاب الذين يتحركون ووقف العقوبات. وأكدت أن عشرة طلاب يواصلون إضراباً عن الطعام بدأوه يوم الجمعة الماضي، بعدما أخلت القوى الأمنية مقر الجامعة. وسبق لشرطة باريس أن تدخلت أول من أمس لإخراج ناشطين مؤيدين لغزة نصبوا خيماً في الجامعة. كما فكّكت شرطة العاصمة الألمانية برلين، أمس، مخيماً للطلاب المؤيدين لفلسطين، في «الجامعة الحرّة» في المدينة. وفي إسبانيا، انتشرت تظاهرات تضامنية مع فلسطين، أمس، في مختلف الجامعات في أقاليم الباسك وقنارة وأراغون والأندلس وكتالونيا. وأعلن طلاب جامعة الباسك ونافار أن الاحتجاجات ستستمر إلى أجل غير مسمى من خلال إقامة مخيمات. وفي العاصمة البلجيكية بروكسل، انضم طلاب «الجامعة الحرّة» للحراك، حيث نصبوا مخيم اعتصام في حرم أحد معاهدها.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

من الحراك الداعم لفلسطين في جامعة يونيفرسيتي كوليج لندن، أمس (بن ستانسول/Getty)

شرق غرب

السودان: معارك ضارية في مدينة الأبيض

استأنف طرفا الحرب في السودان، الجيش وقوات الدعم السريع، أمس الثلاثاء، المعارك العنيفة بينهما، في مدينة الأبيض، مركز ولاية شمال كردفان، غرب البلاد. وأكد شهود عيان أن اشتباكات عنيفة وقعت بين الطرفين في الأحياء الشرقية للمدينة، تقدم فيها الجيش حتى جبل كردفان، كما وصلت المعارك إلى جنوب المدينة، وكذلك الطريق الرابط بين المدينة ومدينة الرهد القريبة.

(العربي الجديد)

تبون: ملف الذاكرة لا يتّكل بالتقادم

جدّد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الثلاثاء، تمسك بلاده بمطالبها التاريخية بشأن ملف الذاكرة والاستحقاقات المرتبطة بالجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مشدداً على الالتزام السياسي بعدم التنازل عن تحصيل اعتراف واعتذار رسمي من فرنسا بشأن هذه الجرائم. وقال تبون، بمناسبة الذكرى الـ79 لمجازر 8 مايو/أيار 1945 التي نفذها الاستعمار، والتي تصادف اليوم الأربعاء، إن «ملف الذاكرة لا يتاكل بالتقادم أو التناسي».

(العربي الجديد)

أميركا تستعيد 11 مواطناً من سورية

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، أمس الثلاثاء، إن الولايات المتحدة استعادت 11 من مواطنيها، منهم خمسة قصّر، في أكبر عملية ترحيل على دفعة واحدة لمواطنين من شمال شرق سورية حتى الآن. وأضاف ميلر، عبر منصة إكس، أن الولايات المتحدة سهلت أيضاً إعادة مواطنين من كندا وفنلندا وهولندا إلى بلادهم.

(رويترز)

كييف: تفكيك شبكة خطّطت لاغتيال زيلينسكي

أعلنت أجهزة الأمن الأوكرانية، أمس الثلاثاء، توقيف ضابطي أمن يُشتبه في أنهما كانا يعدان لاغتيال الرئيس فولوديمير زيلينسكي (الصورة) ومسؤولين كبار آخرين، بناء على أوامر من موسكو. وقالت أجهزة الأمن الأوكرانية إنها «فككت شبكة من العملاء» تابعين لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي «كانوا يعدون لاغتيال الرئيس الأوكراني»، مضيفة أن «مسؤولين رفيعين» آخرين في المجالين العسكري والسياسي كانوا مستهدفين أيضاً.

(فرانس برس)

منظمة: اتهامات لروسيا لا تجد «أدلة كافية»

أعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أمس الثلاثاء، أن المعلومات التي تلقتها حول استخدام روسيا سلاحاً كيميائياً في أوكرانيا «غير مدعومة بأدلة كافية». وأضافت المنظمة في بيان، أنها لم تتلق بعد أي طلب رسمي للتحقيق في هذه الاتهامات، بعدما اتهمت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي روسيا باستخدام «سلاح كيميائي»، هو الكلوروبكرين ضد القوات الأوكرانية، فيما أقرّت المتحدثة باسمها إليزابيث ويتشر بأن «الوضع يبقى مثيراً جداً للقلق حول احتمال معاودة استخدام مواد كيميائية سامة باعتبارها أسلحة».

(فرانس برس)

رصد

ملاحظات لبنانية على المبادرة الفرنسية للتهدئة

على وقع تصاعد حدة المواجهات على الحدود الجنوبية للبنان مع فلسطين المحتلة، أمس الثلاثاء، كشفت السفارة الفرنسية في بيروت عن تطور لبناني في سياق مبادرتها لوقف القتال بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي. وأفاد مصدرٌ في السفارة الفرنسية في بيروت لـ«العربي الجديد»، بأن «لبنان سلّم الجانب الفرنسي ردّه على المقترحات الفرنسية لتهدئة العمليات العسكرية بين حزب الله وإسرائيل على الحدود، ومنع تصعيد المواجهات إلى حرب شاملة، واضعاً بعض الملاحظات عليها وستتم دراستها». وجاء هذا التطور بعد تراجع منسوب التفاؤل بإرساء حل دبلوماسي لتهدئة الجبهة اللبنانية، إثر التطورات الأخيرة التي نجمت عن سيطرة الاحتلال على معبر رفح أمس الثلاثاء، لكون حزب الله ربط وقف القتال في جنوب لبنان بوقف العدوان على غزة.

وكان وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه، قد قدّم في 28 إبريل/نيسان الماضي، مقترحات معدّلة للمبادرة الفرنسية التي طُرحت في فبراير/شباط الماضي، والتي أبدى لبنان تحفظات عليها. وبحسب معلومات خاصة لـ«العربي الجديد»، فإن «من أبرز الملاحظات التي أدرجها لبنان على المقترحات الفرنسية تلك التي تتعلّق ببند سحب قوة الرضوان، نخبة حزب الله، إلى مسافة تبعد 10 كيلومترات عن الحدود اللبنانية الجنوبية مع فلسطين المحتلة، إلى جانب هدم جميع المنشآت والمباني والخيم القريبة من الحدود. كما أبدى الجانب اللبناني تحفظه على توسيع حرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان (يونيفيل)، والسماح لها بتسيير دوريات من دون قيود، مع تمسّكه بضرورة تطبيق القرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006) ووقف الخروقات الإسرائيلية للبنان، ودعم الجيش اللبناني لوجستياً لتعزيز انتشاره». في الإطار، كشف عضو كتلة التنمية والتحرير البرلمانية (بقيادة رئيس البرلمان نبيه بري)، النائب قاسم هاشم لـ«العربي الجديد»، أن

> اقرّ جيش الاحتلال بمقتل ضابطين عند الحدود مع لبنان

«المقترحات الفرنسية الأخيرة أخذت ببعض الملاحظات اللبنانية السابقة»، مفضّلاً عدم التعليق على تفاصيل الملاحظات اللبنانية، مشيراً إلى أنه «سيتمّ الإعلان عن تفاصيلها في وقت لاحق». من جهته، أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة (كتلة حزب الله النيابية)، النائب حسين جشي، لـ«العربي الجديد»، أن «موقف المقاومة واضحٌ ولا لبس فيه، وهو أن المطلوب وقف إطلاق النار في غزة». لافتاً إلى أن «هناك ملاحظات وضعها لبنان على المقترحات الفرنسية وسُلّمت للجهات المعنيّة بعدما عمل رئيسا البرلمان، نبيه بري، وحكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، على تولّي الصياغة والإخراج». وأضاف جشي: «هم يتسلّون بموضوع قوة الرضوان. هؤلاء أبناء القرى والبلدات الحدودية، جنوبي لبنان، ومقيمون في بلدهم، وسيبقون، وعندما يتعرّضون للاعتداء إسرائيل، أن المواجهات مع حزب الله، أسفرت عن مقتل 13 عسكرياً و9 مدنيين إسرائيليين، وليل الاثنين ـ الثلاثاء، أغارت الطائرات الإسرائيلية على مرتفعات وأودية إقليم التفاح وجبل الريحان، مستهدفة المناطق نفسها التي طاولها القصف صباح أول من أمس الاثنين، وهي أطراف جرجوع ومحيط نبع الطاسة وعين عقمتا ومليخ واللويزة. كما أغارت على منزل في بلدة شبعا. وعلى أطراف بلدة كفركلا. وهاجم حزب الله، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، التجهيزات الفنية في موقع حدب يارين.

ريتا...

ميس الجبل بعد غارات إسرائيلية. الاحد الماضي (حسين ضيبش/فرانس برس)

متابعة

اقتحامات واعتقالات متواصلة في الضفة الغربية

طاولت اقتحامات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة قرى في جنين وطولكرم، فيما شملت الاعتقالات أسرى محررين وطفلاً أصيب برصاص الاحتلال من مخيم عقبة جبر

رام الله ـ **العربي الجديد**

شهدت الضفة الغربية المحتلة، أمس الثلاثاء، اقتحامات لقوات الجيش الإسرائيلي، والتي طاولت وفق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) قرى غرب جنين: طورة والطرم ونزلة زيد والعرقة، وجلبون، فيما اقتحمت منطقة الزبر شرق بيت لحم، ومدينة الخليل، وبلدتي السموع، وبيت كاحل في المحافظة، وعدداً من قرى وبلدات الشعراوية شمال طولكرم. وكانت قوات الاحتلال قد انسحبت من مدينة طولكرم ومخيمها في ساعات متأخرة من ليل الاثنين ـ الثلاثاء، بعد عدوان استمر 24 ساعة خلّف دماراً كبيراً بالبنية التحتية وممتلكات المواطنين. وأصيب واعتقل في العدوان عدد من الشبان في المخيم وضاحية ذنابة المتاخمة له، فيما استشهد الشاب أبو العوف عبد الله فايز عوفي متأثراً بجروحه. واعتقلت قوات الاحتلال، منذ مساء أول من أمس الاثنين وحتى صباح أمس، 22 مواطناً على الأقل من الضفة، وفق بيان لنادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، بينهم أسرى سابقون والطالبة في جامعة بيرزيت يارا أبو حشيش، والطفل الجريح جود أشرف وليد حمدات (ثمانية أعوام) من مخيم عقبة جبر في أريحا. وتركزت الاعتقالات في محافظة طولكرم، فيما توزعت بقية الاعتقالات على محافظات رام الله، وبيت لحم، ونابلس، وأريحا، وطوباس. وارتفعت حصيلة الاعتقالات في الضفة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى أكثر من 8610. يُذكر أن الاحتلال اعتقل أمس أربعة عمال من قطاع غزة على حاجز عسكري غرب أريحا، وفق «وفا».

في غضون ذلك، قال منسق لجنة الحماية والصمود جنوب الخليل، فؤاد العمور، لوكالة الأناضول، أمس، إن «قوة عسكرية إسرائيلية اقتحمت منطقة الجوايا شرق مدينة بدة بطا بمحافظة الخليل برفقة جرافات عسكرية وشرعت بهدم منزل من طبقتين، بدعوى البناء دون ترخيص». كما أخطر الاحتلال ليل الاثنين ـ الثلاثاء بهدم منزل والد الشهيد محمد عيسى زواهرة في بيت تعمر شرق بيت لحم. يُشار إلى أن قوات الاحتلال أطلقت الرصاص على الشقيقين محمد وكاظم زواهرة بعد عملية نفذاها على حاجز الزعيم شرق القدس المحتلة، في فبراير/ شباط الماضي، ما أدى إلى استشهاد محمد وإصابة كاظم.

واعتقلت قوات الاحتلال، على صعيد آخر، استولى مستوطنون، أمس، على تجمع بدوي قرب الخان الأحمر شرق مدينة القدس المحتلة، وأجبروا قاطنيه على مغادرته، فيما استولى مستوطنون آخرون على مساكن البدو في منطقة المعرجات الوسطى، شمال غرب مدينة أريحا.

في موازاة ذلك، ساد توتر أمس بمدينة طوباس عقب اشتباكات مسلحة ليل الاثنين ـ الثلاثاء بين مقاومين محسوبين على كتيبة طوباس والأجهزة الأمنية الفلسطينية. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن الأمن الفلسطيني كان يراقب المركبة المعروفة لدى المواطنين بأنها تعود لكتيبة طوباس، ونصب كميناً لها «فيما تمكن المقاوم الذي كان يقودها من الفرار»، لافتة إلى أن هذه «السلوكيات تزايدت أخيراً، فقد سبق أن أطلق الأمن الفلسطيني النار باتجاه مركبة كانت

> توتر في مدينة طوباس عقب اشتباكات مع الأمن الفلسطيني

تقلّ مقاومين مرتين في فبراير/ شباط ومارس/ آذار الماضيين». وأشارت المصادر إلى أن المقاوم الذي لم تذكر اسمه، رغم أنه كان مسلحاً، فضّل الانسحاب بعيداً عن الاحتكاك مع عناصر الأمن، مضيفة أن ذلك «أثار غضباً عارماً، إذ تعرّض مقر الشرطة الفلسطينية في طوباس لإطلاق نار، وسُمعت أصوات اشتباكات من أسلحة نارية مختلفة طيلة ساعات الليل». كما أحرق شبان غاضبون الإطارات المطاطية في عدة مفترقات للطرق في طوباس.

وفي السياق، تواصلت عمليات الملاحقة والاعتقال بحق الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية. وأكدت مصادر محلية، أمس، أن جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني اعتقل الأسير المحرر موسى علي خريوش، من بلدة طمون جنوب طوباس، وهو نجل الشيخ علي خريوش الذي أفرجت عنه المخابرات الفلسطينية قبل أيام بعد وعكة صحية أصابته داخل زنازين الاعتقال وهو أحد مؤسسي حركة حماس وقياداتها في الضفة. أما في نابلس فقد اعتقلت السلطة الفلسطينية طاقم فرقة الإباء الإنشادية الأوكرانية، فيما أقرّت المتحدثة باسمها إليزابيث ويتشر بأن «الوضع يبقى مثيراً جداً للقلق حول احتمال معاودة استخدام مواد كيميائية سامة باعتبارها أسلحة».

(فرانس برس)

تقرير

تبقى الانتخابات الرئاسية التونسية، المنتظرة هذا العام، أكثر ما يشدّ المتابعين للمشهد السياسي في البلاد، رغم عدم تحديد الرئيس قيس سعيّد موعداً لها بعد، متبنياً سياسة الغموض، رغم تشتت المعارضة التي لم تتمكن حتى الآن من توحيد موقفها من الاستحقاق

الانتخابات الرئاسية التونسية

قيس سعيّد يلتزم سياسة الغموض

تونس ـ **وليد التليلي**

تسود حالة من الغموض والارتباك بشأن الانتخابات الرئاسية التونسية المنتظرة خريف هذا العام، إذ لم يتبيّن موعدها المحدد إلى اليوم. وكانت هيئة الانتخابات قالت إنها تُفترض أن تجرى بين شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول المقبلين، مؤكدة أن الرئيس قيس سعيّد هو من سيحدد هذا الموعد عبر دعوة الناخبين، ما يعني أن الرئيس وحده هو من يعلم تاريخ هذا الموعد الغامض، ولكن الارتباك يسود أيضاً داخل المعارضة، التي لم تحدد موقفها بوضوح حيال المشاركة من عدمها، وبخصوص اختيار مرشحها أو مرشحيها، في حال المشاركة، وهو ما سيؤثر على حظوظها بشكل كبير، وسيضع سعيّد في طريق مفتوح للفوز بولاية ثانية من دون عناء.

ورأى رئيس المعهد العربي للديمقراطية، خالد شوكات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المشهد السياسي الراهن في تونس، مرتبط بشكل وثيق بالمرحلة التأريخية التي تمر بها تجربة الانتقال الديمقراطي التي أطلقتها الثورة في 2011، وبخلاف ما يظنّه أنصار الرئيس سعيّد، فإنني أظن شخصياً أنه (سعيّد) نهاية المرحلة السابقة وليس بداية مرحلة جديدة، فكل ما قام به منذ إعلانه الانقلاب على المؤسسات هو هدم ما تحقّق من منجزات، بينما لم ينجح إلى حد الآن، ولا أعتقد أنه سينجح مستقبلاً، في بناء أي شيء ذي جدوى أو مصداقية». وأضاف شوكات أن «جميع وعود سعيّد في مكافحة الفساد واستعادة أموال التونسيين عبر العفو الجزائي وإصلاح المؤسسات العمومية المفلسة لم يتحقق منها شيء تقريباً، وبالتالي فإن مشروع الرئيس (القاعدي) يبدو إلى اليوم مشروع هدم للقديم أكثر مما هو بناء للجديد». واعتبر أن «المعارضة أيضاً في مكوّنها الغالب تنتمي إلى القديم، ولهذا ما تزال مشدودة إلى الانقسامات الأيديولوجية السابقة ومنطق الإقصاء المتبادل، ولهذا يصعب عليها بناء توافقات عريضة كما تقتضي اللحظة التاريخية».

> شوكات: المعارضة لا تزال مشدودة للانقسامات الأيديولوجية

> إسماعيل: توازن ضعف بين المعارضة المشتتة والنظام العاجز

وبخصوص التطورات التي قد يعرفها المشهد السياسي التونسي في الأسابيع المقبلة، رأى شوكات أنه «في ظل غياب المنجز الاقتصادي والاجتماعي للرئيس سعيّد، والتحديات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية المستجدة على تونس، فإن الضغوط ستزداد على النظام الراهن للالتزام بتنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدها، أي آخر العام الحالي». ورأى أن «المجازفة بعدم تنظيم الانتخابات الرئاسية التونسية يجعل النظام خارج سياق الشرعية ولكن تنظيمها سيشكل مجازفة غير مضمونة العواقب، إذا ما كانت انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للمعايير الدولية، وعلى غرار ما جرى من انتخابات طيلة العشرية» الماضية.

وعن إمكان تقديم سعيّد بعض التنازلات للمعارضة بشأن شروط الانتخابات، أم أنه يفضّل أن يسير وحيداً من دون منافس على الرغم من التشكيك المتوقع في الانتخابات الرئاسية التونسية، لفت شوكات إلى أنه «لا يمكن الاعتداد بانتخابات يسير فيها الرئيس وحيداً، ولا أظن أن هذا الأمر ممكن على الرغم من كل المهنات ونقاط الضعف التي تشير إليها المعارضة، من قبيل هيئة الانتخابات المعيّنة والقضاء الواقع تحت هيمنة السلطة التنفيذية».

وبخصوص الموقف الدولي من الانتخابات الرئاسية التونسية، أشار شوكات إلى أن «ما تؤكده مصادر متواترة هو أن شركاء تونس الدوليين نصحوا النظام، وما زالوا يفعلون، بضرورة الالتزام بتنظيم الاستحقاق الرئاسي في موعده، بما يحفظ للنظام شرعيته». وأضاف أن هذا الضغط يأتي «خصوصاً أن الأمر يتعلق بأهم مؤسسات النظام، أي رئاسة الدولة، في ظل التحوّل الذي جرى على طبيعته من نظام شبه برلماني إلى نظام رئاسي مطلق»، متوقعاً أن تشكل الانتخابات الرئاسية التونسية «مجالاً لحراك سياسي غير مسبوق وربما تكون محور مفاجآت من العيار الثقيل». وكانت جبهة الخلاص الوطني المعارضة، قد أعلنت الأسبوع الماضي، قرارها بعدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية التونسية المقبلة، لعدم توفر مناخ لانتخابات نزيهة، مؤكدة أنها لن ترشح أي شخصية لا من داخلها ولا من خارجها إلا إذا توفرت شروط الانتخابات النزيهة. وقال رئيس الجبهة أحمد نجيب الشابي في تصريح لـ«العربي الجديد»، خلال ندوة صحافية عقدتها الجبهة، إن «تقديم مرشح لا يعني المساهمة في التزييف الحاصل»، مؤكداً أن «جبهة الخلاص تحترم من له رأي مخالف». في المقابل، أعلن المجلس الوطني لحزب العمل والإنجاز (أحد مكونات الجبهة)، الأحد الماضي، قراره بـ«المنافسة الجدية في الانتخابات الرئاسية المقبلة بمرشحه، والإعلان عنه في الوقت المناسب».

من جهته، اعتبر الباحث زهير إسماعيل (أحد أعضاء حراك مواطنون ضد الانقلاب) أن البلاد «دخلت في الزمن الانتخابي منذ ما يقارب الشهرين، وصار موعد 2024 الانتخابي، أي الانتخابات الرئاسية التونسية، إلى جانب ملف الحريات والمؤسسة القضائية والمحاكمات السياسية، أكثر ما يشدّ المشهد السياسي الإعلامي، رغم انشغال عامة الناس بآثار الأزمة المالية الاقتصادية ومشكل الهجرة غير النظامية». وأضاف إسماعيل في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «سعيّد هو أوّل من تكلم عن الانتخابات العام الماضي (في إبريل/نيسان 2023 في مدينة المنستير) عندما سئل عنها في ذكرى وفاة الرئيس الحبيب بورقيبة». وأضاف أنه «على الرغم من إشارة سعيّد إلى أنها الانتخابات الرئاسية التونسية ستكون في موعدها، فقد كان جوابه: لست مستعداً لتسليم وطني لمن لا وطنية له». وتابع: «أما في الذكرى نفسها هذا العام فلم يكن تصريحه أقل توتراً حين اعتبر الانتخابات «قضية بقاء أو فناء»، وهذا ما يجعل من كل المرشحين عنده مرشحي معارضة ومن منافستهم حرب وجود بعبارته». وعن موقف المعارضة، اعتبر إسماعيل أنه «يتراوح بين موقف يرى في المشاركة بالشروط الحالية اعترافاً بالانقلاب وتسليماً بالأمر الواقع، وموقف يعتبر المشاركة في كل الأحوال، فرصة لإنقاذ البلاد». ورأى أن «المعارضة والحركة الديمقراطية تبدو في أسوأ حالاتها، وقد أثّر على حضورها وأدائها منحى النظام الاستبدادي واستهدافه الحريات وتدجين القضاء، والتضييق على الأحزاب». وبرأيه، فقد «كان منتظراً من جبهة الخلاص أن تُدرج مشاركتها في الانتخابات ضمن عناوانها السياسي الكبير: استعادة الديمقراطية، وتحته يكون كل برنامجها النضالي (الحريات، القضاء، المساجين)، وتربط مشاركتها بنتائج الديناميكية التي يجب أن تطلقها من أجل فرض شروط الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة. وعلى ضوء نتائج هذه الديناميكية وما وفرته من شروط الانتخابات الديمقراطية يكون القرار بالمشاركة أو بالمقاطعة». ورأى إسماعيل أنه «لو ركزت جبهة الخلاص على الشروط المطلوبة في شخصية المرشح للانتخابات لوفرت على نفسها تدافع قيادتها الصامت، وهو ما ظهر في خروج حزب العمل والإنجاز عن موقف جبهة الخلاص المشروط». ولفت إلى أن «هناك أمريين مطلوبين في شخصية المرشح: أن يكون مرفقاً بفريق مالي اقتصادي عالي الكفاءة برؤية وببرنامج الانقاذ الاقتصادي، وأن يضمن الوصول بالمشهد إلى الديمقراطية».

واعتبر إسماعيل أن كل هذه المعطيات «تؤكد توازن الضعف بين المعارضة الديمقراطية المشتتة الضعيفة، والنظام العاجز عن مجابهة الأزمة المالية الاقتصادية لافتقاده الرؤية والبرنامج، ما يجعل من شروط الحل السياسي شروطاً إقليمية ودولية. وما يعرفه المجال العربي من زلزال في السياسة واحتدام الصراع لا يمنح بلادنا ما ترجوه من اهتمام شركائها، فالجميع مغضوع».

سعيّد لدى إعلان فوزه بالرئاسة في 2019، بتونس (تييري موناسيه/Getty)

التزوير مستبعد

رأى رئيس المعهد العربي للديمقراطية، خالد شوكات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تزوير الانتخابات الرئاسية في تونس أصبح عملية شبه مستحيلة، ولو كانت لدى النظام قدرة على ذلك، لفعل مع الانتخابات البرلمانية والمحلية، خصوصاً بنسبة المشاركة شديدة التدني التي لم تتجاوز 11 في المائة، وولّدت مؤسسات سياسية ضد عديمة الشرعية». ويأتي ذلك برأيه «إلى جانب الأعين المفتوحة للمجتمع المدني وعدم امتلاك سعيّد حزباً أو تنظيماً سياسياً».

متابعة

زيارة مرتقبة لرئيسي إلى العراق

من المقرر أن يزور الرئيس الإيراني العراق قريباً، فيما شكلت زيارة رئيس إقليم كردستان- العراق نيجيرفان البارزاني إلى طهران فرصة لمحاولة تجاوز الملفات العالقة

بغداد ـ **محمد علي**

قال رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني، أمس الثلاثاء، إن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، سيزور العراق بما في ذلك الإقليم، من دون تحديد موعد لهذه الزيارة، والتي في حال تحققت ستكون الأولى لرئيسي منذ توليه منصبه عام 2021، والثانية له إلى بغداد خلال السنوات الخمس الماضية، حين كان يشغل منصب رئيس السلطة القضائية.

وأوضح البارزاني، خلال مؤتمر صحافي في طهران، التي يزورها رفقة وفد يمثل إقليم كردستان- العراق، منذ الأحد الماضي، أنه بحث مع الرئيس الإيراني زيارة الأخير المقررة إلى بغداد، لافتاً إلى أنه بوصفه «رئيساً لإقليم كردستان العراق وجّه إليه دعوة رسمية لزيارة إقليم كردستان ضمن زيارته إلى العراق». ووصف علاقة الإقليم مع إيران بالتاريخية، مشيراً إلى أن الوفد الكردي لمس «إرادة جدية لحل مشكلاتنا مع إيران». وأعلن عن الاتفاق مع طهران على آلية لحل المشكلات، لافتاً إلى أن المرشد الإيراني علي خامنئي يدعم ذلك.

وأجرى البارزاني اجتماعات في إيران أبرزها مع خامنئي ورئيسي، ورئيس مجلس الشورى محمد باقر قاليباف، وناقش معهم سبل تعزيز العلاقات والتعاون الثنائي بين إيران والعراق بما في ذلك إقليم كردستان، بالإضافة إلى بحث الأوضاع والتطورات العامة في المنطقة، وفقاً للإعلام الرسمي الكردي في أربيل.

في غضون ذلك تعتبر زيارة البارزاني إلى طهران، حدثاً سياسياً لافتاً، خصوصاً بعد القصف الإيراني المتكرر الذي طاول مدن الإقليم ومهاجمة مسؤولين إيرانيين لأربيل بوصفها تحتضن أنشطة للموساد الإسرائيلي، وهو ما أعاد رئيسي تكراره خلال اجتماع بالبارزاني أول من أمس متحدثاً عن أن إيران «تتوقع من حكومة العراق وإقليم كردستان أن تمنع منعاً قاطعاً أي استغلال أو سوء استفادة لتراب هذا الإقليم ضد إيران من عناصر العدو الصهيوني والعناصر المناهضة للثورة»، وهو الأمر الذي تنفيه أربيل. ويرافق البارزاني نائبه جعفر شيخ مصطفى ومصطفى سيد قادر، وكبير مستشاريه دلشاد شهاب، ووزير الداخلية ريبر أحمد، ورئيس ديوان الإقليم فوزي حريري، ومسؤولين آخرين.

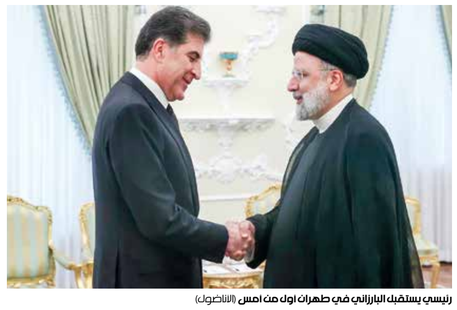

رئيسي يستقبل البارزاني في طهران اول من امس (الأناضول)

من جهته كان وزير التجارة العراقي أثير الغريري، قد أكد خلال مؤتمر صحافي عقده في طهران مع نظيره الإيراني علي طيب نيا، أول من أمس الاثنين، زيارة رئيسي المرتقبة إلى العراق، مشيراً إلى أن «أكثر من 10 مذكرات تفاهم سيتم إعداد ورقة العمل الخاصة بها لتكون محور مباحثات الرئيس الإيراني» في العراق. وقال إن «البلاد في حالة إعمار ولا بد أن يكون للمستثمر الإيراني حصة ونصيب».

وعلى الرغم من أنه لم يتم الكشف عن موعد زيارة الرئيس الإيراني إلى العراق، إلا أن مسؤولاً رفيعاً في وزارة الخارجية ببغداد، ذكر لـ«العربي الجديد»، أن ترتيبات حكومية بدأت تمهيداً لزيارة رئيسي، بما فيها تهيئة الملفات التي سيتم بحثها. ولفت إلى أن «وفوداً إيرانية ستتولى التحضير للزيارة مع الحكومة العراقية»، مشيراً إلى أنه «يُنتظر توقيع اتفاقيات بشأن «ملفات الحدود والحقول النفطية المشتركة والتبادل بالمعلومات ومكافحة الإرهاب، والجماعات الكردية الإيرانية المعارضة الموجودة في إقليم كردستان، ورفع تأشيرات الدخول بين الجانبين وإقامة مدن صناعية مشتركة ومناطق تبادل تجاري إلى جانب ملفات كثيرة». وتوقّع المسؤول نفسه أن موعد الزيارة سيكون «مسألة أسابيع لحين الانتهاء من التحضير لها، في حال لم تطرأ أي تطورات في المنطقة ناجمة عن التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة».

أفغانستان

وساطة قبلية تحتوي سكان بدخشان وحركة طالبان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

نجحت الوساطة القبلية في شمال أفغانستان في احتواء النزاع بين المتظاهرين من أبناء القبائل وبين حكومة حركة طالبان، الذي نشب السبت الماضي، أثناء محاولة عناصر الحركة تدمير حقول الأفيون في ولاية بدخشان، شمالي البلاد. وأدى ذلك إلى وقوع قتيلين على الأقل وعدد من الجرحى. وبينما وافقت حكومة طالبان على محاكمة من أطلق النيران على القبائل من عناصر الأمن، ومثولهم أمام المحكمة الشرعية، وافقت القبائل على السماح لقوات طالبان بتدمير حقول الأفيون في ولاية بدخشان. وأرسلت حكومة طالبان، أول من أمس الاثنين، وفداً من المسؤولين فيها إلى إقليم بدخشان للتفاوض مع القبائل هناك، بشأن الأزمة القائمة بين المتظاهرين من أبناء القبائل وبين الحكومة المحلية في بدخشان. وترأس الوفد قائد القوات المسلحة في حكومة طالبان قاري فصيح الدين، المتحدر من بدخشان. وحول ذلك، كشف المتحدث باسم الداخلية الأفغانية عبد المتين قانع في حديث مع «العربي الجديد»، أنه تم احتواء القضية وأن الوضع بات تحت السيطرة في بدخشان. وأضاف أن المطلب الرئيسي للمتظاهرين هو إجراء محاكمة من أطلق النار على القبائل، وهو مطلب شرعي ولا بد من تنفيذه، ولذلك لم تتردد حكومة طالبان في القبول وقررت مثول أولئك الناس أمام المحكمة، وهذا ما سيحدث. وشدّد قانع على أن حملة تدمير حقول الأفيون في المنطقة متواصلة وفق الجدول، وزعماء القبائل وافقوا على المساندة وإتاحة الفرصة لذلك.

وكان قائد القوات المسلحة في حكومة طالبان قاري فصيح الدين قد أكد في تسجيل صوتي له، قبل الذهاب إلى بدخشان لحل القضية، أن حكومة طالبان جادة في تدمير حقول الأفيون ولن تسمح لأي جهةٍ التلاعب بالقضية، مطالباً القبائل بعدم الركون إلى مطالب غير شرعية ولا يمكن تنفيذها، لأن حكومة طالبان لن تقبلها. كما طلب من قبائل المنطقة عدم العبث بأمن بدخشان وأن لا تجبر حكومة طالبان بإرسال مزيد من القوة إلى المنطقة. وكشفت مصادر قبلية لـ«العربي الجديد»، بعد اشتباكات السبت الماضي، أن عشرات من سكان بدخشان شاركوا في تظاهرات احتجاجاً على مقتل مواطن برصاص قوات طالبان في مديرية درايم خلال حملة تدمير حقول الأفيون. وأضافت المصادر أنه عقب مقتل المواطن اندلعت احتجاجات في مديريتي أركو ودرايم ومناطق أخرى في ولاية بدخشان.

وحينها وقعت اشتباكات بين قوات طالبان والمحتجين ما أدى إلى مقتل اثنين من المتظاهرين. وأوضحت المصادر القبلية أن الشاب الأول قتل في مديرية درايم برصاص طالبان. وكانت جبهة الشمال المناوئة لطالبان قد أعلنت، أول من أمس الاثنين، تنفيذ تفجيرين في كابول ما أدى إلى مقتل ثلاثة من مسلحي طالبان وإصابة آخرين، مؤكدة أن الهجومين جاءا انتقاماً لتعامل طالبان مع سكان بدخشان وتأييدا لقيام القبائل ضد الحركة. لكن أكثر من زعيم قبلي في بدخشان نفى أي ارتباط لتلك القبائل بجبهة الشمال. وقال عبد الجبار الزعيم القبلي في مدينة فيض آباد، مركز ولاية بدخشان، لـ«العربي الجديد»، إن «الجبهة لا تأتي بخير، نحن نعرف هؤلاء الناس وما قدموه لنا، هؤلاء لم يأت لنا بأي مصلحة، لذا لا ارتباط لنا بها، ولا نشيد بما تقوم به، بل ندينه بشدة، نحن نعيش في جو من الأمن والاستقرار والمشكلة التي أثيرت قد حلت ولن يستفيد منها أي جهة». ولولاية بدخشان واقعة في أقصى الشمال الشرقي من أفغانستان، على حدود الصين وباكستان وطاجيكستان.

إضاءة

تركيا تهدد بعملية عسكرية ثالثة في شمال سورية

اطلق الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، تصريحات جديدة تحمل تهديدات بشنّ عملية عسكرية ثالثة في سورية، على غرار عمليتي 2018 و2019، وسط تفاوت التقديرات بشأن امكانية الاقدام عليها

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

لوّحت تركيا مجدداً بورقة استخدام القوة ضد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، والتوغل للمرة الثالثة في عمق الأراضي السورية، في شمال سورية، لدرء خطر هذه القوات التي يعتبرها الأتراك امتداداً لحزب العمال الكردستاني. وهدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أول من أمس الاثنين، بعملية عسكرية واسعة النطاق في العمق السوري «عندما يحين الوقت المناسب»، مضيفاً: «سنكمل عملنا في سورية، والذي تُرك غير مكتمل بسبب الوعود التي قطعها حلفاؤنا ونكثوا بها». كما قال في خطاب وجهه للشعب التركي عقب رئاسته اجتماعاً للحكومة في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة: «أريد أن يكون الأمر معلوماً، طالما أن بي كي كي (حزب العمال الكردستاني) يجد لنفسه متنفساً في العراق وسورية، لا يمكن أن نشعر بالأمان إطلاقاً». وأشار الرئيس التركي إلى أن «الإرهابيين في جبال قنديل (معقل حزب العمال على الحدود التركية العراقية)، وفي شمال سورية، سيواصلون التدخل ضد تركيا وفي سياستها وضد مواطنيها بكل فرصة»، مشدداً على أن «أي دولة لا تقبل بهذا الأمر».

ضربات متواصلة

ولطالما هدّد الجانب التركي منذ عام 2020 بشنّ عملية عسكرية واسعة ضد «قسد» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية ثقلها الرئيسي وتسيطر على الشمال الشرقي من سورية، إلا أن الرفض الأميركي والروسي لأي تغيير لخرائط السيطرة الحالية في سورية لا يزال يحول دون ذلك. وكان الجيش التركي على وشك الهجوم على «قسد» أواخر عام 2021، لولا الضغوط الروسية والأميركية، إلا أنه لجأ إلى بدائل أهمها استخدام الطيران المسيّر لقتل شخصيات في الصفّين الأول والثاني في الوحدات الكردية.

وفي مطلع العام الحالي، شنّ الطيران التركي حملة قصف مركزة على المرافق الحيوية في شمال شرقي سورية رداً على مقتل تسعة جنود أتراك خلال اشتباكات مع ما قالت أنقرة في حينه إنهم عناصر من حزب العمال الكردستاني لدى محاولتهم التسلل إلى قاعدة تركية شمالي العراق. وتتعامل أنقرة مع «قسد» على أنها نسخة سورية من حزب العمال الكردستاني المصنف لدى العديد من الدول في خانة التنظيمات الإرهابية. وسبق للجيش التركي أن شنّ عمليتين عسكريتين ضد «قسد»، الأولى في غرب الفرات مطلع 2018، وأجبرها على الانسحاب من عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، باتجاه تل رفعت، شمالي حلب. أما الثانية، فشنّها أواخر العام 2019 في شرق الفرات، مُبعداً «قسد» عن منطقتي تل أبيض ورأس العين شمال شرقي سورية.

وتعليقاً على تصريحات أردوغان، رأى المحلل السياسي التركي فراس رضوان أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أنقرة تحاول الاستفادة من الوضع الإقليمي المضطرب، ومن تحسّن علاقاتها مع بغداد أخيراً، للتعامل مجدداً مع قوات قسد في شمال شرقي سورية». وحول جدية أنقرة هذه المرة في شنّ العملية التي تلوّح بها منذ سنوات، رأى أن الأمر مرتبط بمدى القبول الأميركي»، مشيراً إلى أن الطائرات المسيّرة (التركية) لا تزال تقصف أهدافاً في شمال شرقي سورية. وبرأيه، فإن «تركيا ستكون مرتاحة في حال محاصرة حزب العمال الكردستاني بمساعدة من الحكومة العراقية، ومن خلفها إيران».

> رضوان اوغلو: انقرة تحاول الاستفادة من تحسن علاقتها ببغداد

مؤشرات جدية لعمل عسكري

من جهته، رأى المحلل العسكري في مركز جسور للدراسات، رشيد حوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هناك مؤشرات عدة على جدّية تركيا بتنفيذ عمل عسكري في شمال سورية ضد قسد». وتابع: «عمليات الطيران المسيّر التركي ضد أهداف ومنشآت اقتصادية تؤمن الدعم المالي لحزب العمال الكردستاني وذراعه السورية قسد، واستهداف الشخصيات القيادية، كل تلك الخطوات هو بمثابة تكتيكات مرحلية وصولاً إلى تنفيذ عمل برّي يقلص بموجبه سيطرة قسد على الأرض». وأعرب حوراني عن اعتقاده بأن تصريحات وزير الدفاع التركي يشار غولر منذ أيام عن سورية وربطه أي حوار (مع النظام السوري) حول الوجود التركي في شمال سورية مع كتابة دستور وإجراء انتخابات «تحمل في مضمونها رسالة مفادها أنه ليس هناك انسحاب للجيش التركي من شمال سورية ما دام النظام يغتصب السلطة في البلاد وهو ما يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل عدم الاستقرار في سورية». ولكن حوراني رأى أن هناك عقبات أمام أي عملية عسكرية تركية محتملة في سورية «أبرزها المواقف الدولية الرافضة لأي عمل عسكري ضد أي طرف من الأطراف في سورية تخوفاً من موجات الهجرة، فضلاً عن تضارب مصالح القوى المتدخلة في سورية، خصوصاً روسيا والولايات المتحدة». وعن حدود وعمق التدخل التركي المحتمل في سورية، رأى حوراني أن الجانب التركي «يستهدف الانتشار على طول حدوده مع سورية وبعمق 30 كيلومتراً بدلاً من خمسة كيلومترات كما ينصّ اتفاق أضنة المبرم في تسعينيات القرن الماضي بين أنقرة والنظام». وأضاف: «بناء على ذلك قد يكون العمل العسكري مرحلياً يقتصر على ريف حلب الشمالي، أو ربما تعمل أنقرة على وصل منطقة «نبع السلام» في شرقي الفرات بالحدود السورية مع العراق (إقليم كردستان)، خصوصاً أن أردوغان زار أخيراً العراق وكردستان اللذين صنّفا حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية وهو الأمر الذي يبرّر لتركيا ملاحقته وقطع سبل إمداده من سورية».

قوات تركية في بلدة بنش بإدلب، 2020 (عمر حاج قدور/فرانس برس)

شرق غرب

جندي اميركي متهم بالسرقة في روسيا

أعلنت إيلينا أولينيفا المتحدثة باسم محكمة إقليم بيرفومايسكي في فلاديفوستوك الروسية، أمس الثلاثاء، أنه تم وضع الجندي الأميركي غوردون بلاك، الذي أوقف الأسبوع الماضي، في الحبس حتى 2 يوليو/تموز المقبل، بشبهة «السرقة». ويواجه بلاك احتمال سجنه خمس سنوات بموجب القانون الجزائي الروسي. وكان الجيش الأميركي قال إن الجندي أوقف بتهم جنائية لكنه امتنع عن إعطاء تفاصيل نظراً إلى حساسية القضية.

(فرانس برس)

اختراق صيني بحري لتايوان

أفاد خفر السواحل التايوانيون، أمس الثلاثاء، بأن أربع سفن تابعة لخفر السواحل الصيني أبحرت، أول من أمس الاثنين، جنوبي جزيرة كينمن، على مسافة 6 كيلومترات من مدينة شيامن الصينية، ثم «غادرت مياهنا المحظورة» بعد ساعة. ودعت تايبيه بكين إلى أن تكف فوراً عن أي «سلوك يعرض الأمن البحري للخطر». ويأتي ذلك قبل أسبوعين من تنصيب رئيس تايوان الجديد لاي تشينغ تي في 20 مايو/أيار الحالي.

(فرانس برس)

حضور عسكري ألماني في الهندي والهادئ

أرسلت ألمانيا سفينتين حربيتين إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أمس الثلاثاء، في محاولة لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة وسط تصاعد التوترات بين الصين وتايوان وبشأن بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه. وقال وزير الدفاع بوريس بيستوريوس (الصورة) في القاعدة البحرية الألمانية الشمالية في فيلهلمسهافن، إن «عدم الحضور في المحيطين الهندي والهادئ لدعم النظام الدولي القائم على القواعد، ليس خياراً لألمانيا».

(رويترز)

حكم جديد بالإعدام في إيران

أصدرت محكمة إيرانية حكماً بالإعدام، أمس الثلاثاء، على محمود محرابي، المتهم بنشر رسائل عبر الإنترنت، دعماً لحركة الاحتجاجات التي شهدتها إيران بعد وفاة الشابة مهسا أميني في سبتمبر/أيلول 2022. وذكرت وكالة «ميزان أونلاين» التابعة للسلطة القضائية في إيران، أن محرابي «نشر محتوى عبر الإنترنت ولا سيما لشرح طريقة صنع أسلحة يدوياً وللدعوة إلى تدمير ممتلكات عامة ولتحريض الناس على القتل». وأضافت الوكالة أن الرجل الذي لم يكشف عن عمره أو طبيعة عمله، كان ملاحقاً أيضاً «من قبل 52 مدعياً خاصاً لنشره أكاذيب».

(فرانس برس)

باكستان: الهجوم على الصينيين خطط له في أفغانستان

كشف الميجر جنرال أحمد شريف (الصورة) المتحدث باسم الجيش الباكستاني، أمس الثلاثاء، أن هجوماً انتحارياً أسفر عن مقتل خمسة مهندسين صينيين في 26 مارس/آذار الماضي، كان مخططاً له في أفغانستان، وأن الانتحاري أفغاني الجنسية أيضاً. وأضاف في مؤتمر صحافي في إسلام آباد، أنه «تم التخطيط للهجوم في أفغانستان، بما فيه تجهيز السيارة التي استُخدمت في التفجير».

(رويترز)

أعادت طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية التمسك بالاتفاق الموقّع بينهما العام 2023، بوصفه أساساً لتعزيز التعاون بينهما بشأن الملف النووي الإيراني، في حين لفتت إيران إلى أنه يتم العمل على إعداد مسوّدة لوضع خريطة طريق لحل الخلافات

مباحثات «بناءة» بين طهران و«الوكالة الذرية»

خريطة طريق لحل الخلاف النووي

طهران ـ **صابر غل عنبري**

حاول رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي الإبقاء على الاتفاق الذي تم إبرامه بينهما العام الماضي حياً، حيث اعتبرا أنه يمثل أساساً لتعزيز التعاون بين الطرفين. وأجرى غروسي، أمس الثلاثاء، مباحثات مع إسلامي، على هامش المؤتمر الدولي للعلوم والتقنيات النووية في أصفهان بشأن القضايا الخلافية بين الوكالة وطهران. وقال إسلامي، في مؤتمر صحافي بعد اللقاء، إن مباحثاته مع غروسي كانت «بناءة وماضية إلى الأمام»، مشيراً إلى الاتفاق المتعثر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، المبرم العام الماضي، معتبراً أنه يشكل «أساساً جيداً» للعلاقات والتعاون بين الطرفين. واتهم إسلامي من وصفهم بأنهم «متآمرون» بالسعي لتخريب التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقليل من أهمية ذلك. وقال: «في هذه المفاوضات، قمنا بتقييم التقدم الذي تم تحقيقه في بيان مارس/آذار (2023) باعتباره خط أساس إيجابياً، على الرغم من تباطؤ عملية التعاون بسبب الظروف التي نشأت في بعض القضايا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأبدى الجانبان عدم رضاهما عن هذا البطء». وكان غروسي أجرى، في 3 و4 مارس 2023 زيارة إلى طهران توجت باتفاق مع إسلامي على خريطة طريق لحل الخلافات بين الطرفين، لكن الاتفاق لم ينجح في إنهاء الخلافات بين الطرفين. وأعلن إسلامي أن التعاون بين الطرفين ينصب على حل قضية موقعين مشبوهين بممارسة أنشطة نووية فيهما وذلك من أصل أربعة مواقع، مشيراً إلى أنه سبق أن حلت مسألة الموقعين الآخرين خلال العامين الأخيرين. ولفت إلى مباحثات على مستوى المساعدين لإعداد مسوّدة لوضع خريطة طريق لحل القضايا بين الطرفين، تشمل قضية الموقعين والتعاون لرفع النواقص والتوقعات في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي، وكذلك خطوات يجب أن يتخذها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن العلاقات في المستقبل. وأكد إسلامي أن غروسي بصفته المدير العام للوكالة الذرية تقع على عاتقه مسؤوليات قانونية، ويجب أن يلعب دوراً مسهلاً لرفع العقبات وحل القضايا «والتي غالباً ما تكون سياسية». وتُعدّ قضية التحقيقات التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول مواقع إيرانية كانت أعلنت أنها عثرت فيها على جزيئات اليورانيوم المخصب، إحدى أهم نقاط الخلاف بين الطرفين.

من جهته، قال غروسي: «إننا في مرحلة حساسة للبدء بتعزيز التعاون مجدداً بين الوكالة وإيران»، موضحاً أنه أجرى مساء أمس الأول الاثنين وأمس الثلاثاء «مشاورات مكثفة ومهمة للغاية لأجل اتخاذ خطوات متبادلة». وأكد أن وثيقة الاتفاق النووي «ما زالت ذات صلاحية»، لافتاً إلى أن الاتفاق الذي حصل في مارس 2023 مع إسلامي كان «مهماً»، موضحاً أن الاتفاق رسم مستوى التعاون بين الطرفين، خاصة في مجال الرقابة واتفاق الضمانات الملحق لمعاهدة حظر الانتشار النووي، مؤكداً أنه ينص على مستلزمات لحل القضايا المتبقية. ونقلت وكالة مهر عن غروسي قوله إن «إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في حاجة إلى اتخاذ خطوات عملية لمواصلة التعاون»، مضيفاً: «عرضت على طهران مقترحاً لمواصلة التعاون». وفي إشارة إلى البيان المشترك الموقع بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية في مارس 2023، قال غروسي إن «الوكالة الدولية لا تسعى لإنشاء وثيقة جديدة وسنعمل وفقاً لبيان مارس»، مبيناً أن «البيان المشترك لديه القدرة على حل القضايا المتبقية»، ومؤكداً أن «إيران والوكالة الدولية اتفقتا على اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لتنفيذ البيان المشترك». وأكد غروسي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعمل على التعاون من أجل إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) أو أي وثيقة أخرى ترغب إيران في القيام بها، مضيفاً: «نحن الضامن لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من الناحية الفنية، ونعرف الإجراءات التي يجب اتخاذها ونقوم بالتنسيق للقيام بهذه الإجراءات». وكان غروسي أجرى، في مارس 2023 زيارة إلى طهران توجت باتفاق مع إسلامي على خريطة طريق لحل الخلافات بين الطرفين، وهو ما لم يتم تطبيقه. وتضمن الاتفاق السابق بين إيران وغروسي ثلاثة بنود، الأول أكد أنّ التعامل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران «سيبنى على روح التعاون، مع مراعاة جميع صلاحيات الوكالة والحقوق والتعهدات للجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أساس اتفاق الضمانات» الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ونص البند الثاني على أن «إيران على استعداد لاستمرار التعاون وتقديم المعلومات ومنح المزيد من الوصول إلى المعلومات لأجل معالجة هذه القضايا» الخلافية، بينما أكد البند الثالث من البيان أنّ «إيران ستسمح للوكالة طوعاً بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والمراقبة عندما تقتضي الحاجة»، مشيراً إلى أن «الطرفين سيتفقان على طريقة تنفيذ ذلك خلال اجتماع فني سينعقد قريباً في طهران».

ونقلت وكالة مهر عن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قوله، خلال اجتماع مع غروسي مساء أمس الأول، إنه «لا ينبغي أن يتأثر التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنهج الأميركي وسلوكه المتقلب والمتناقض»، مؤكداً أن زيارة غروسي إلى إيران تأتي في وقت مناسب، خاصة في ظل الظروف المعقدة والحساسة في المنطقة، وأهمية مكانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها، موضحاً أن «مواقف غروسي المحايدة والمهنية بصفته مديراً عاماً للوكالة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في التعاون بين إيران والوكالة، ستساهم أيضاً في إعادة الأمن والاستقرار الدائم إلى المنطقة.» وأشار عبد اللهيان إلى «سوابق عدم التزام أميركا بتعهداتها في الاتفاقيات الماضية بشأن البرنامج النووي السلمي الإيراني»، مؤكداً أن «التعاون بين إيران والوكالة يجب ألا يتأثر بالنهج الأميركي وسلوكه المتقلب والمتناقض». وشدد على أن «هذا التعاون يجب أن يستمر في مساره الصحيح، وفي الوقت نفسه يجب أن نشعر بأنّ هناك انفتاحاً يحدث نتيجة لهذا التعاون».

إسلامي وغروسي في اصفهان أمس (عطا كيناري/فرانس برس)

غروسي: اتفاق على خطوات عملية لتنفيذ البيان المشترك

خرق بيانات وزارة الدفاع البريطانية والصين متهمة

تعرّضت وزارة الدفاع البريطانية لهجوم إلكتروني استهدف نظام الرواتب لعناصر القوات المسلحة، والذي ذكرت وسائل إعلام بريطانية، أمس الثلاثاء، أنه يحمل بصمات الصين، فيما سارعت الأخيرة لرفض تلك الاتهامات، واصفة إياها بأنها سخيفة تماماً. من جهته، قال رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، خلال زيارة لجنوب شرق لندن أمس، إن هناك مؤشرات على أن «جهة خبيثة» عرّضت شبكة رواتب القوات المسلحة للخطر، من دون أن يتهم بكين. لكنه أضاف أن الحكومة وضعت «سياسة قوية» تجاه الصين التي أصبحت «استبدادية» بشكل متزايد في الداخل و«أكثر حزماً» في الخارج.

وكشفت قناة سكاي نيوز البريطانية، أمس، أن وزارة الدفاع استُهدفت بهجوم إلكتروني واسع النطاق، إذ اختُرقت بيانات الرواتب للشهر الحالي، والتي تشمل أسماء وتفاصيل مصرفية للجنود والبحارة وأعضاء القوات الجوية الموجودين في الخدمة، وبعض قدامى المحاربين، مشيرة إلى أن الصين تقف وراء هذا الهجوم. وقالت القناة إن الحكومة تلقي باللوم على «الجهات المعادية والخبيثة»، إلا أنها ترفض تسمية الدولة المسؤولة عن هذا الخرق. وشدّد وزير العمل البريطاني ميل ستراید لـ«سكاي نيوز» على أن «وزارة الدفاع تصرفت بسرعة كبيرة لإغلاق قاعدة البيانات» التي استُهدفت، مضيفاً أن هدف الهجوم ليس قاعدة بيانات وزارة الدفاع، بل تلك التابعة لطرف ثالث. وأشار إلى أنه ليس بإمكانه تأكيد أن الصين مسؤولة عن ذلك، معتبراً أن ذلك فرضية. وبينما نقلت القناة عن النائب في حزب المحافظين توبياس إلوود، وهو جندي سابق والرئيس السابق للجنة الدفاع البرلمانية، قوله إن الصين استهدفت المعلومات حول هذه الفئة في وزارة الدفاع والتي «تعتبر ضعيفة مالياً»، ذكر النائب نفسه في حديث لراديو شبكة «بي بي سي» البريطانية، أمس، إن «استهداف الأسماء والتفاصيل المصرفية للموظفين يشير إلى الصين». وعزا ذلك إلى أنه «قد يكون جزءاً من خطة أو استراتيجية».

وفي طمأنة للعاملين في وزارة الدفاع، قالت الأخيرة، وفق وسائل الإعلام البريطانية، إنه سيتم تزويدهم بالمشورة والدعم بما في ذلك توعية منظمات المحاربين القدامى بما حدث، فيما كانت تعمل على مدار 72 ساعة لمعرفة نطاق الخرق في الأيام القليلة الماضية، وتبيّنت أنه لم يتم الحصول على أي من البيانات.

بالمقابل قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، لين جيان، رداً على سؤال أمس حول التقارير البريطانية، إن «التعليقات الصادرة عن سياسيين بريطانيين معنيين هي سخافة تامة»، مضيفاً أن «الصين لطالما عارضت بشدة كل أنواع الهجمات الإلكترونية ولطالما أحبطتها كلها».

ورغم أنه لم يتم الكشف عمّن يقف وراء هذا الاختراق، إلا أنه يأتي وسط تطورات متزايدة بشأن تهديدات الأمن السيبراني التي تواجه المملكة المتحدة. ومثُل كل من البريطانيين كريستوفر بيري وكريستوفر كاش، الشهر الماضي، أمام محكمة في لندن، حيث اتهما بالتجسس لصالح الصين، فيما أطلق سراحهما بكفالة لحين مثولهما مجدداً في القضية نفسها الجمعة المقبل. ووفق صحيفة ذا غارديان، فقد ألقي القبض على الرجلين في مارس/آذار الماضي، لتقديمهما معلومات ضارة إلى بكين ما بين 2021 و2023، فيما قالت السفارة الصينية بلندن حينها إن هذه المزاعم «ملفقة تماماً». مع العلم أن لندن وواشنطن اتهمتا بكين، نهاية مارس الماضي، بالوقوف وراء هجمات إلكترونية عدة على مؤسساتهما العامة.

وندّد نائب رئيس الوزراء البريطاني أوليفر دودن أمام البرلمان حينها «بعملين إلكترونيين خبيثين» عامَي 2020 و2021، استهدفا البريد الإلكتروني لبرلمانيين ينتقدون بكين، وكذلك مفوضية الانتخابات البريطانية.

وفرضت بريطانيا والولايات المتحدة عقوبات على أفراد في الشهر نفسه، وعلى شركة «ووهان شياورويزهي» التكنولوجية، والتي قالت وزارة الخزانة الأميركية إنها مرتبطة بوزارة أمن الدولة بالصين. وبالتزامن اتهمت وزارة العدل الأميركية، مارس الماضي، سبعة مواطنين صينيين بالوقوف وراء ما اعتبرتها «عملية قرصنة عالمية واسعة النطاق» استمرت 14 عاماً تهدف إلى مساعدة الصين في التجسس. وكان المركز الوطني للأمن السيبراني في بريطانيا قد أعلن، في ديسمبر/كانون الأول 2023، أن المخابرات الروسية كانت وراء «نشاط إلكتروني ضار يحاول التدخل في سياسة المملكة المتحدة والعمليات الديمقراطية».

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)